نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ذات الأولوية في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2024

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

نحو تحقيق
أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية
في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2024

تقرير مرحلي من إعداد سيسرك

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

© 2024 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye

الهاتف: 6172 468–312–90+ | الفاكس: 3458 467–312–90+ | الموقع الإلكتروني: www.sesric.org | البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. والحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط (إن وجدت) المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك.

وتخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى ارسال الطلب مع المعلومات الكاملة لإدارة النشر بسيسرك إلى العنوان التالي: Kudüs Cad., No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara–Türkiye. وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك:

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الإحصاءات والمعلومات في سيسرك عبر البريد الإلكتروني: statistics@sesric.org

شكروتقدير: أُعد هذا الإصدار تحت الإشراف العام لمعالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، وهو ثمرة للعمل والجهد المشترك لفريق من دائرة الإحصاءات والمعلومات في سيسرك، الذي ترأسه السيد أونور تشاغلار وضم كلا من السيد أحمد أوزتورك، والسيد أحمد كورشاد دوسدورو، والسيدة سمية كراتاي، والسيدة دميت يونس. تصميم الغلاف: سفاش بهليفان.

المحتويات

توطئة V

ملخص VI

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1

هدف التنمية المستدامة 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 12

هدف التنمية المستدامة 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة 17

هدف التنمية المستدامة 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 22

هدف التنمية المستدامة 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 28

هدف التنمية المستدامة 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات 34

هدف التنمية المستدامة 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 36

هدف التنمية المستدامة 9 إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار 42

هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 49

المراجع 50

الملحقات 51

الملحق 1: ملاحظات فنية 51

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 55

قائمة الأشكال

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة..... 1

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية..... 8

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية..... 9

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)، 2000 مقابل 2022..... 13

الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا (%)، 2000 مقابل 2023..... 14

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%)، 2000 مقابل 2022..... 15

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)، 2000 مقابل 2023..... 16

الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%)، 2001 مقابل 2022..... 18

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)، 2000 مقابل 2022..... 19

الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2022..... 20

الشكل 11: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين، (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2022..... 23

الشكل 12: معدل الولادات لدى المراهقات، العمر 15-19، إناث، (لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000 مقابل 2023..... 24

الشكل 13: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%)، 2000 مقابل 2022..... 25

الشكل 14: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2022..... 26

الشكل 15: معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023..... 29

الشكل 16: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023..... 30

الشكل 17: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2023..... 31

الشكل 18: نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023..... 32

الشكل 19: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2024..... 35

الشكل 20: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2000-2022..... 37

الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2000-2022..... 38

الشكل 22: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023..... 39

الشكل 23: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%)، العمر 15+، كلا الجنسين، 2011 مقابل 2022..... 41

الشكل 24: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2000 مقابل 2022 43
الشكل 25: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2015)، 2000 مقابل 2021 44
الشكل 26: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2000 مقابل 2022 45
الشكل 27: نسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في إجمالي القيمة المضافة (%)، 2000 مقابل 2021 46
الشكل 28: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث (%)، 2000 مقابل 2022 47

قائمة الجداول

الجدول 1: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي..... 2
الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة و أهداف بلدان منظمة التعاون الإسلامي..... 4

المختصرات

3G	الجيل الثالث من خدمات المحمول
ABR	معدل الولادات لدى المراهقات
AOI	مؤشر التوجه الزراعي
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد في 2019
DTP3	الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي
EAGR	معدل النمو السنوي الأسي
ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
LDCs	أقل البلدان نموا
MHT	الصناعة متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NEET	خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OICStat	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
U5MR	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UHC	التغطية الصحية الشاملة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USD	الدولار الأمريكي
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

تواصل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أداء دور البوصلة التي ترشد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولية ومرونة للجميع. وبدخول عام 2024 بدأنا نقترب من الوقت المحدد لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يجعل بلدان منظمة التعاون الإسلامي في موقف يستدعي تسريع وتيرة الجهود في المجالات التي لا يزال التقدم فيها بطيئا. وفي ظل التحديات العالمية القائمة، مثل حالة عدم اليقين الاقتصادي وعدم الاستقرار الإقليمي والضغوط التضخمية، يتطلب المضي قدما تجديد الالتزام واعتماد تدخلات استراتيجية.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أقدم للقارئ الكريم تقرير "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2024". ويعرض إصدار هذا العام للتقرير تحليلا مفصلا بخصوص تقدم بلدان المنظمة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تحظى بالأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13)، وذلك بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة. وبالإضافة إلى هذه الأهداف، يعرض التقرير أيضا التقدم المحرز نحو تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الرؤى المستخلصة من هذه البيانات ذات أهمية بالغة لتحديد المجالات التي نسير فيها على الطريق الصحيح، والأهم من ذلك هو أنها تساعد في تحديد المجالات التي تتطلب تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030.

وتسلط نتائج هذا التقرير الضوء على إنجازات بارزة على مستوى عدد من المجالات الهامة. فقد أحرزت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في النهوض بقطاع الصحة وقابلية الوصول إلى التعليم. فعلى سبيل المثال، شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر تراجعا كبيرا، وأصبحت المساواة بين الفتيان والفتيات واقعا ملموسا في غالبية البلدان الأعضاء. وتجسد هذه التطورات الجهود الجماعية التي يبذلها مجتمع منظمة التعاون الإسلامي.

التقرير يلفت الانتباه أيضا لوجود فجوات وجب سدها، خاصة على مستوى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل اللائق. فرغم إحراز تقدم مهم، يبقى متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء الأقل نموا دون مستوى هدف 7% المنشود، وتواصل معدلات البطالة تقلبها، وهذا مما لا شك فيه يقوض الاستقرار الاقتصادي في الأمد البعيد.

ومع اقتراب عام 2030، أصبحت الحاجة ملحة إلى العمل المنسق وإيجاد حلول بديلة أكثر من أي وقت مضى. كلي أمل بأن يون هذا التقرير مصدر إلهام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في التنمية، لاتخاذ خطوات جريئة وفعالة لتجاوز التحديات المتبقية وضمان التحاق الجميع بالركب في رحلتنا المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

زهراء زمرد سلجوق
المديرة العامة
سيسرك

ملخص

يتناول هذا التقرير بالتحليل مسألة ما إذا كانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13) في ضوء المؤشرات المختارة. وقد حددت أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية عام 2018 بناء على "مسح الميول المتعلق بأولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويغطي التقرير أيضا تسعة أهداف إنمائية أخرى في تحليل التقدم المحرز لإثراء المحتوى والنطاق.

والأساليب المعتمدة لإبراز التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة تركز في المقام الأول على تطور المؤشرات والأهداف ذات الصلة مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في عرض ما إذا كانت المؤشرات المختارة تسير في المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة أو حادت عن ذلك. ويتم تقدير التقدم المحرز من خلال مقارنة قيمة المؤشر قيد التحليل في عام 2000 (أو أقرب سنة بعد 2000) مع قيمة نفس المؤشر في 2023 (أو آخر سنة بين 2015 و 2022).

وعموما، بناء على تقديرات التقرير، فإن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم على مستوى الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف 17 (الشراكات)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص الهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) والهدف 15 (الحياة على الأرض)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الخمسة.

ومن جهة أخرى، شكلت قلة البيانات بخصوص أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى كل هذه الأهداف. لذلك لم يعرض التقرير التقديرات الإجمالية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي على أمل تغطيتها في الإصدارات المستقبلية بمجرد أن تكون البيانات متاحة على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

أحرزت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا على مستوى القضاء على الفقر المدقع وباقي أشكال الفقر. ففي العقد الأول من الألفية الثالثة كان ما يقرب من 32.3% من سكان بلدان المنظمة يعيشون على مبلغ يقل عن 2.15 دولار في اليوم. وبحلول عام 2022، تراجع هذا الرقم إلى 11.7%. وتقريبا نصف بلدان المنظمة

التي تتوفر حولها البيانات اقتربت كثيرا من تحقيق هدف انعدام الفقر المدقع بحلول عام 2022 أو يُتوقع منها أن تحقق هذا الهدف بحلول عام 2030. مع ذلك، تشير أحدث البيانات إلى أنه لا يزال أكثر من 30% من السكان في بعض البلدان الأعضاء من شرق وغرب أفريقيا يعيشون في فقر مدقع.

حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملموسا فيما يتعلق بالسكان الذين تجاوزوا سن التقاعد والذين يستفيدون من مدفوعات المعاشات التقاعدية. وزادت نسبة السكان فوق السن القانوني للتقاعد الذين يتلقون معاشا تقاعديا في مجموعة بلدان المنظمة من 20.5% إلى 46.9% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2023.

في عام 2022، أتاح 29 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 91% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وعلى النقيض من ذلك، فإن أكثر من ثلث السكان في 15 بلدا عضوا في المنظمة لا يستفيدون من الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب. لذلك ينبغي تحسين الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية بحيث تكون في متناول جميع السكان.

وتراجع نسبيا إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 16% في 2000 إلى 15.8% في 2023، لكن يبقى ذلك في نطاق الهدف المنصوص عليه في إعلان إنشيون. كما تراجع أيضا عدد بلدان المنظمة التي تتراوح معدلات نفقاتها على التعليم بين 15% و 20% أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام من 19 بلدا عام 2000 إلى 14 من أصل 32 بلدا توفرت البيانات بشأنها في 2023.

الهدف 2: القضاء على الجوع

أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، مما يجعله بعيد المنال بحلول عام 2030. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2022، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في مجموعة بلدان المنظمة من 15.3% إلى 13.5% من إجمالي السكان.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعا في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2022، إذ أصبح المعدل 26.1% بعد أن كان في حدود 37%. ورغم تسجيل تراجع متواصل في معدلات التقزم والهزال وفرط الوزن في صفوف الأطفال، إلا أنه حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز لن تتمكن أي من هذه البلدان من تحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة 2 المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

ووتيرة التقدم البطيئة هذه تحتم على صناع القرار استخدام وإدارة الموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا والموارد الأخرى الطبيعية والبشرية على نحو رشيد لإنتاج ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للجميع. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستوى التمويل والاستثمار في الإنتاجية الزراعية أن يكون عامل دعم مهم لتحقيق المقاصد المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عموما تقدما متواضعا صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 3، ولكن هذا المستوى من التقدم يبقى غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. كما كان لتفشي جائحة كوفيد-19

تداعيات كبيرة على صحة الأفراد والأسر والمجتمعات، وهذا من شأنه أن يرهق النظم الصحية. ومثل هذه المشاكل ستقوض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030.

وقد حققت مجموعة بلدان المنظمة بين عامي 2000 و 2022 تقدما ملموسا من حيث التقليص من معدل وفيات الأطفال. فقد تراجع متوسط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في مجموعة بلدان المنظمة من معدل 102 إلى 53 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. لكن لتحقيق المقاصد المندرجة تحت هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030، يتعين الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي وتعزيزه.

وفي عام 2022، في المتوسط، كان هناك 9 أطباء لكل 10.000 نسمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وسجلت كثافة الأطباء في 19 بلدا فقط متوسطا أعلى من المتوسط العالمي (17.3). وفي 27 بلدا عضوا في المنظمة، كانت هذا الكثافة أقل من 10، والحالة مثيرة للقلق في 6 بلدان أعضاء حيث يوجد أقل من طبيب واحد لكل 10 آلاف نسمة.

الهدف 4: التعليم الجيد

على الرغم من تسجيل بعض الإنجازات على مستويات مختلفة في مجال التعليم، أبانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام عن معدلات تقدم متدنية في إطار مساعي تحقيق المقاصد المندرجة تحت هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بمعدل إكمال الدراسة على وجه الخصوص، تشير الأرقام إلى أن 22 من أصل 41 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات قد حققت المقصد المتعلق بمستوى التعليم الابتدائي أو تسير على الطريق الصحيح صوب تحقيقه بحلول عام 2030، ويقتصر عدد البلدان المحققة للمقصد المتعلق بالمرحلة الإعدادية على 15 بلدا فقط، بينما لم تسجل سوى 5 بلدان نتائج جيدة بخصوص مستوى التعليم الثانوي.

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المدرسي. واعتبارا من عام 2023، حقق 35 من أصل 41 بلدا عضوا في المنظمة تكافؤا أو تفاوتا بين الجنسين لصالح الفتيات في معدل إتمام التعليم الابتدائي. وفي مرحلتي الثانوية الإعدادية والتأهيلية، لوحظ هذا الإنجاز في 27 و 19 بلدا من بلدان المنظمة، على التوالي.

وثمة كذلك حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فاعتبارا من عام 2023، بلغت نسبة المدرسين في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريبا منظما للمدرسين أكثر من 95% في 17 من أصل 36 بلدا عضوا في المنظمة. وفي المقابل، انخفضت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 8 بلدان في المنظمة بين عامي 2000 و 2023. لذلك يتعين على بلدان المنظمة تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات إضافية للوصول للعدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

لن تتمكن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا تحقيق المقصد المتمثل في تحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا ما لم تسرع من وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2022، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد 2.3% في مجموعة بلدان

المنظمة ككل و 2.8% على مستوى مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة الأقل نموا التي تضم 21 بلدا. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. لذلك، يتعين على بلدان المنظمة الأقل نموا مضاعفة جهودها لتحقيق المقصد المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا.

قُدر النمو في إنتاجية العمل - المُقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.1% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2022، التي كانت أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.6%). لكن تباطأ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة بلدان المنظمة بصورة كبيرة بعد 2015. فخلال فترة 2015-2022، بلغ معدل نمو إنتاجية العمل 1%، وهو رقم أقل بكثير عن معدل 2.6% المسجل خلال فترة 2000-2015. كما بلغ متوسط نمو إنتاجية العمالة بين عامي 2000 و 2022 أكثر من 5% في ثلاثة بلدان أعضاء فقط. وخلال الفترة ذاتها، سجل 20 بلدا عضوا في المنظمة متوسطا تراوح بين 2% و 5% من حيث نمو إنتاجية العمل، فيما تراوح هذا المتوسط بين 0% و 2% في 21 بلدا عضوا في المنظمة، بينما سجل 13 بلدا عضوا في المنظمة معدلا سلبيا بهذا الصدد خلال فترة 2000-2022.

انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 6.5% المسجل عام 2000 إلى 5.9% في 2023، وذلك استنادا إلى البيانات المتاحة بشأن 41 بلدا عضوا في المنظمة. لكن هذا التحسن ليس قويا بما فيه الكفاية بالنسبة لبلدان المنظمة حتى يمكنها من تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم البطيء المسجل ما بين 2000 و 2023.

وبشكل عام، لا يزال هناك هامش لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الأقل نموا. ففي هذه البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمرا مهما جدا، ليس فقط لأنه يساهم في حماية البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة لكن أيضا لأنه يضمن الاستدامة على المدى الطويل وتحقيق مستويات نمو أكثر شمولا.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

شهدت القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعا طفيفا في فترة 2000-2022 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وعلى صعيد العالم، بنسبة قدرها 0.7 و 1.3 نقطة مئوية، على التوالي. لكن في بلدان المنظمة المصنفة ضمن البلدان الأقل نموا زادت هذه النسبة بصورة طفيفة قدرت بنحو 5.9 نقطة مئوية، وهذا ما جعل المعدل يقفز لنسبة 17.4% بدل 11.5%. وعلى الرغم من هذا التحسن في بلدان المنظمة الأقل نموا، فإن الهدف المتمثل في زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة ومضاعفة حصتها في هذه البلدان ليس من المتوقع أن يتحقق بحلول عام 2030 في ظل وتيرة التقدم التي تسير بها حتى الآن. لذلك، تبقى الحاجة إلى مستويات استثمار أكبر قائمة في بلدان المنظمة لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن النفقات المخصصة للبحث والتطوير تشهد زيادة مستمرة على مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام، إلا أن جميع بلدان المنظمة التي تتوفر البيانات بشأنها لا تزال تسجل معدلات دون المتوسط العالمي في 2022. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وتراجعت حصة الصناعة متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة بلدان المنظمة من 30.5% المسجلة عام 2000 إلى 27.2% في 2021. وبالمقابل، زادت الحصة العالمية قليلا من 45.8% المسجلة عام 2000 إلى 46.2% عام 2021. ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية العالم.

وتم تسجيل اتجاه تراجعي في كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالأسعار الثابتة للدولار عام 2015 بمعدل 0.7 كلغ في مجموعة بلدان المنظمة عام 2021، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.3 كلغ عن معدل عام 2000. وبلغ المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع معدل 0.4 كلغ لكل دولار أمريكي عام 2021 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.5 كلغ المسجلة عام 2000.

أهداف التنمية المستدامة غير ذات الأولوية (6-7 و 10-12 و 14-17)

بينما سجل تقدم معتدل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة 6)، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف 7)، والحياة تحت البحار (الهدف 14)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16)، والشراكات (الهدف 17)، لم تكن الوتيرة قوية بما يكفي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، كان التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 10 و 11 و 15 على مستوى بلدان المنظمة بوتيرة بطيئة جدا تكاد تكون راكدة. وفي المقابل، شكلت قلة البيانات بخصوص هدف التنمية المستدامة 12 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى هذا الهدف. ويعرض الجدول 2 تقييم للتقدم المحرز حسب الأهداف لجميع أهداف التنمية المستدامة التي يغطيها التقرير.

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقيم هذا القسم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وباستخدام البيانات المتاحة منذ عام 2000، يتم تقدير مدى سرعة إحراز مجموعة بلدان المنظمة للتقدم نحو تحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، وما إذا كانت هذه الوتيرة كافية لتحقيق الهدف المعني بحلول عام 2030 أو قبل ذلك بالنسبة للمقاصد المحددة كميا والقابلة للقياس. وفي الحالات المتبقية، يتم مقارنة اتجاه المؤشر بالاتجاه المرغوب فيه بناء على بعض العتبات المحددة مسبقا.

ويبين الشكل 1 كيفية تفسير تقييم اتجاهات المؤشرات الوارد في الجدول 1 والجدول 2 على شكل نظام رباعي الأسهم. ويبين اتجاه الأسهم ما إذا كان من المقرر تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 استنادا إلى البيانات المتاحة.

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.

↑	↗	→	↓	:
يقصد بالسهم المتجه للأعلى "على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر السهم المتجه إلى الشمال الشرقي "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.	ويعكس السهم المتجه يمينا "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030.	يبين السهم المتجه إلى الأسفل اتجاها غير مواتيا ويفسَّر على أنه "تحرك بعيد عن تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر العمود أن حساب الاتجاه غير ممكن بسبب نقص البيانات.

ويتوقف التحليل على الاتجاه المرغوب فيه والذي يمكن أن يكون مختلفا عن الاتجاه الذي يتحرك فيه المؤشر. فعلى سبيل المثال، يمثِّل تراجع معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بسهم متجه نحو "الأعلى"، لكون التراجع في هذين المؤشرين يعني التقدم نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة. تعرض منهجية تقييم المؤشرات بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

يغطي التقرير جميع أهداف التنمية المستدامة، سواء أكانت ذات أولوية أم لا. ولا تتيح النتائج الواردة في التقرير الحالي إمكانية مقارنته بتقرير العام السابق، حيث يغطي التحليل مجموعة موسعة من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات الجديدة المتاحة. ومع ذلك، فإن البيانات عن الأهداف غير متاحة بشكل متوازن، وبالتالي قد لا تعكس النتائج الصورة الكاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استنادا إلى البيانات المتاحة، يشير الجدول 1 إلى أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تحقق أيا من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إذا استمرت على نفس الوتيرة القائمة. وبالرغم من تسجيل تقدم على مستوى الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 14 (الحياة تحت البحار

والمحيطات) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف 17 (الشراكات)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص الهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) والهدف 15 (الحياة على الأرض)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الخمسة.

الجدول 1: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	هل يحظى بالأولوية؟	الاتجاه
الهدف 1: القضاء على الفقر	نعم	↗
الهدف 2: القضاء على الجوع	نعم	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	نعم	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	نعم	↗
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	نعم	:
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	لا	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	لا	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	نعم	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	نعم	↗
الهدف 10: التقليص من أوجه عدم المساواة	لا	→
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	لا	→
الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة	لا	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	نعم	:
الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات	لا	↗
الهدف 15: الحياة على الأرض	لا	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	لا	↗
الهدف 17: الشراكات	لا	↗

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 01/07/2024 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يوجد نقص في البيانات يحول دون إجراء تحليل شامل حول أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13. وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية الوصول إلى البيانات على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

يظهر الجدول 2 تقييما للتقدم المحرز حسب المقاصد المختارة في التحليل. وبشكل عام، يتبين أن متغيرات الأهداف والمقاصد متقاربة. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض الاختلافات. أولا ، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تلبية إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة، فإن وتيرة التقدم في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ليست واعدة في هدف التنمية المستدامة 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ثانيا، أحرزت المنظمة تقدما على مستوى الوصول للخدمات المالية. بيد أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وإنتاجية العمالة، ومعدل البطالة، والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) في هدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) حيث وتيرة التقدم بطيئة للغاية. كما تتراجع المجموعة أيضا إلى الوراء فيما يتعلق بكفاءة الموارد المادية.

ثالثا، في حين أن التقدم المحرز غير كاف بشأن حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وحصة التصنيع عالي التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع، يبدو أن نسبة السكان الذين تغطيهم شبكات الجيل الثالث للهاتف الخلوي (3G) تسير على المسار الصحيح في هدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يجري تطبيق أسلوبين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. ويركز أسلوبي التقييم هذين على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس على الوضع الراهن للمؤشرات. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في قياس ما إذا كان مؤشر معين قد اتجه في مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة المقصود أو حاد عن ذلك.

يتم تقدير التقدم المحرز على مستوى مقاصد أهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2023 أو آخر سنة متاحة قبل 2023 استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي. ثم يحسب التقدم العام لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتباره المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات التي يمكن تقدير التقدم المحرز بشأنها. وفي هذا التقدير، يغطي كل هدف الحد الأقصى من المقاصد ذات مؤشرات مع بيانات حول أكثر من 50% من البلدان ويتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.

ونظرا لكون عدد قليل فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هي التي تتوفر على مقاصد واضحة المعالم وقابلة للقياس الكمي، فقد تم تطوير أسلوبين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة و أهداف بلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 1: القضاء على الفقر	↗
الفقر المدقع	↗
الحماية الاجتماعية	↗
الوصول إلى الخدمات الأساسية	↗
المرونة تجاه الكوارث	↗
تعبئة الموارد من أجل التعليم	→
الهدف 2: القضاء على الجوع	→
نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي	→
سوء التغذية	→
الاستثمار في الزراعة	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	↗
الوفيات النفاسية	↗
وفيات الأطفال	↗
الأمراض المعدية	→
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	→
استهلاك الكحول	→
الوفيات بسبب حوادث السير	→
الصحة الإنجابية	→
التغطية الصحية	↗
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	↗
مكافحة التبغ	↗
تغطية التحصين	↗
كثافة العاملين في مجال الصحة	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	↗
معدل الإكمال	↗
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	↗
المساواة في الحصول على التعليم	↑
معلمين أكفاء	↗

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	:
المرأة في ريادة الأعمال	↑
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	↗
مياه آمنة صالحة للشرب	↗
إمكانية الوصول إلى النظافة	↗
كفاءة استخدام المياه	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	↗
الوصول إلى خدمات الطاقة	↑
حصة الطاقة المتجددة	→
كفاءة الطاقة	→
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↑
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	→
النمو الاقتصادي حسب الفرد	→
النمو في إنتاجية العمل	→
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
معدل البطالة	→
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	→
الوصول إلى الخدمات المالية	↗
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	↗
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	→
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	↗
البحث والتطوير	↗
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	→
تغطية شبكات الجيل الثالث على الهاتف المحمول	↑
الهدف 10: التقليص من أوجه عدم المساواة	→
الشمول الاقتصادي	→
عدم المساواة على مستوى الدخل	→
اللاجئون حسب بلد المنشأ	→
تكاليف التحويلات النقدية	↗

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	→
الإسكان والخدمات الأساسية	→
المرونة تجاه الكوارث	↗
جودة الهواء	→
الهدف 12: أنماط استهلاك و إنتاج مسؤولة	:
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↑
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	:
المرونة تجاه الكوارث	↗
الهدف 14: الحياة تحت البحاروالمحيطات	↗
التلوث البحري	↑
حفظ الموارد البحرية	↗
صيد الأسماك المستدام	→
الهدف 15: الحياة على الأرض	→
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	→
الإدارة المستدامة للغابات	→
النظم الإيكولوجية للجبال	↗
خطر انقراض الأنواع	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	↗
جرائم القتل العمد	↗
المعتقلون غير المحكوم عليهم	→
الرشوة	↗
الإنفاق الحكومي	↗
الهدف 17: الشراكات	↗
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	→
خدمة الديون	↗
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	↗
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	↗

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 01/07/2024 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وبالنسبة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية، تتم مقارنة الاتجاه المقدّر الحالي لكل مؤشر مع الاتجاه المطلوب أو النظري الضروري للوصول إلى المقصد الكمي. وبالنسبة للمؤشرات التي ليس لها مقاصد كمية، يتم تطبيق المعدل السنوي للتقدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2023)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2023)، وتقرير التنمية المستدامة (Sachs et al., 2023) استراتيجيات مماثلة.

الطريقة 1: مؤشرات ذات مقاصد كمية

وتضم هذه الطريقة ثلاث خطوات. في الخطوة 1، يتم أولا حساب الاتجاه الراهن المقدر لكل مؤشر استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي ((EAGR، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$EAGR_a = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة.

وبما أن العديد من المتغيرات تتغير بشكل مستمر وليس بالتدرج، يتم اختيار $EAGR$ لقياس تقدم عملية التتبع. $EAGR$ يقيس وتيرة واتجاه تطور مؤشر معين. ويعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن 5 سنوات.

وفي الخطوة الثانية، يتم حساب الاتجاه المطلوب أو النظري اللازم للوصول إلى المقصد الكمي باستخدام المعادلة التالية:

$$EAGR_r = \frac{\ln(B_{t_1}/A_{t_0})}{t_1 - t_0}$$

علما أن:t_0 = السنة الأساس، t_1 = السنة الهدف، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، B_{t_1} = قيمة المؤشر في السنة الهدف.

وفي الخطوة الأخيرة يتم حساب نسبة النمو الفعلي إلى معدل النمو المطلوب على النحو التالي:

$$R_{a/r} = \frac{EAGR_a}{EAGR_r}$$

وعلى أساس هذه العملية الحسابية النهائية، إذا بلغت نسبة معدل النمو الفعلي إلى معدل النمو المرغوب فيه 100% أو أكثر، فإن المؤشر يظهر "تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" وتكون بذلك مجموعة بلدان المنظمة على المسار الصحيح لتحقيق مقصد الهدف في ظل المؤشر ذي الصلة. وإذا كانت النسبة في حدود 50% على الأقل، لكنها أقل من 100%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وإذا كانت النسبة 0% على الأقل، لكنها أقل من 50%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق

الهدف" وهذا ما يجعل تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 أمرا بعيد المنال. وتشير النسب السلبية إلى أن الاتجاه يسير في المسار المعاكس وتعتبر "تحرك بعيد عن هدف التنمية المستدامة". ويعرض الشكل 2 هذه المنهجية.

في هذا الأسلوب، يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن مجموعة البلدان الأقل نموا (غير الأعضاء في المنظمة). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدَّد المقصد في نسبة 5% سنويا للحصول على مقارنة أفضل في ظل منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، يتم استخدام المتوسط الحسابي لفترة 2000-2022 كـ $EAGR_a$. الاستثناء الثاني هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويتم تطبيق نفس مقاصد ومنهجية معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مُشغَّل بالنسبة لهذا المؤشر. للحصول على نتائج معقولة من الحسابات التي تم إجراؤها، جرى افتراض ما يلي:

- فإذا كان مقصد مؤشر معين هو 0%، (على سبيل المثال: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي)، فإن قيمة المقصد 1% تدل على التموقع في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة. وعلاوة على ذلك ، إذا كانت نقطة البيانات الأولى هي 0 في مؤشر ما، فسيتم اختيار النقطة الأولى غير الصفرية كسنة الأساس.
- وبالمثل، إذا تم تعيين الهدف على 100%، فسيتم افتراض القيمة المستهدفة 95% لأنها تحافظ بالفعل على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية

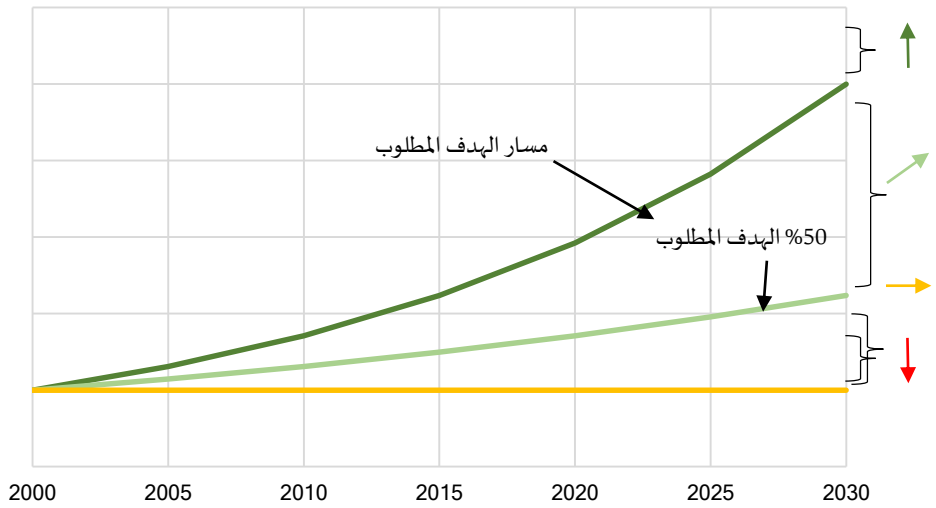

الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية

تقوم عملية تقييم اتجاهات المؤشرات التي لا تتضمن مقاصد كمية على معدل النمو السنوي الأسي ((EAGR، باستخدام الصيغة التالية:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن: t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة. وتعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن خمس سنوات.

وتعد مقارنة اتجاه المؤشر مع الاتجاه المراد تحقيقه الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمؤشرات التي لا تندرج ضمن مقاصد محددة. وتتم مقارنة معدل النمو السنوي الملحوظ بالعتبات التالية:

- يعتبر التغيير بنسبة 2% أو أكثر سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما كبيرا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير بأكثر من 1% ولكن أقل من 2% (بما في ذلك 1%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما معتدلا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- كما يعتبر التغيير بأكثر من 0% ولكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما راكدا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير في الاتجاه المعاكس "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة".

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية

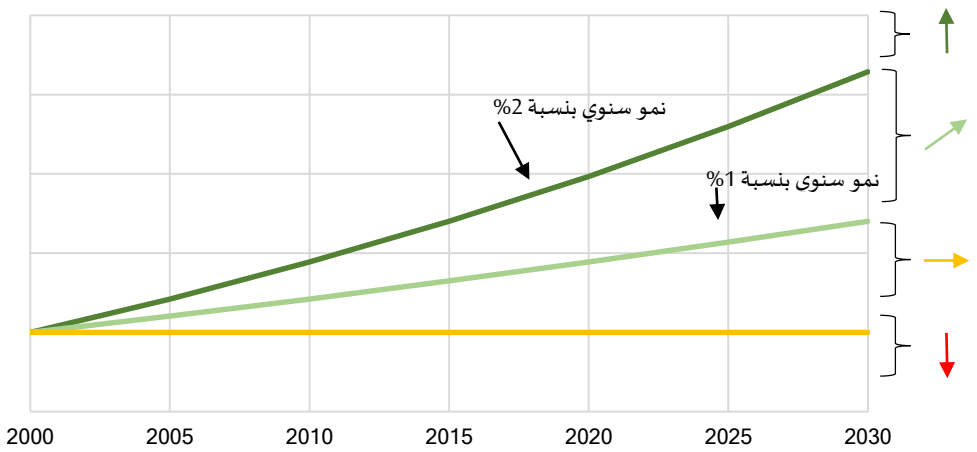

توفر استراتيجية العتبة هذه متغيرات كافية تسبب في تواجد عدد كاف من الدول في كل الفئات الأربع. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2023) استراتيجية عتبة مماثلة لكن مع عتبات أصغر. ويعرض الشكل 3 المنهجية الخاصة بالمؤشرات بدون المقاصد الكمية.

منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

يتم إدراج قيم التقدم المحرز المُقدَّرة للمؤشرات في دالة للدرجات لحساب متوسط التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديريا. ويتم حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف كمتوسط حسابي لدرجات المؤشرات المختارة لرصد الهدف المعني. وتتراوح درجات هذه النتائج على مستوى الهدف بين 0 (أسوأ درجة) و 4 (أفضل درجة) تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. وتستخدم دوال تحديد الدرجات حدودا فاصلة أوسع نطاقا من العتبات المستخدمة في حساب $EAGR$ و $R_{a/r}$ وذلك للسماح بمستوى أكبر من التغير في الدرجات. وصممت كلتا العتبتين في تناسق تام لضمان أن تتمتع المؤشرات التي تتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها بنفس الوزن عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف.

بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر على مقاصد كمية، يتم أولا تطبيع كل اتجاهات المؤشرات على درجة من 0 إلى 4 خطيا. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50-% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "على المسار الصحيح" تعطى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 100% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 150% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

بالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد كمية، يتم ضبط اتجاه كل مؤشر بالمثل على مقياس من 0-4 تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 1-% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 1% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" تعطى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 2% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $EAGR$ نسبة 3%

أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

لحساب اتجاه الهدف العام، يتم تقدير درجة المستوى المستهدف أولا باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات حيث يتم قياس تقدم الهدف بمؤشرات متعددة. وخلاف ذلك، يتم أخذ درجة المؤشر على أنها النتيجة المستهدفة. ثم يتم حساب درجات الأهداف الإجمالية كمتوسط حسابي للقيم التي تم إلغاؤها لمقاصد. ويتوافق المتوسط المتراوح بين 0 و 1 مع "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة"، وبين 1 و 2 مع "تقدم بطيئ في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 2 و 3 مع "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 3 و 4 مع "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة". ويتم التبليغ بشأن الاتجاهات على مستوى الهدف الإنمائي فقط إذا كانت بيانات الاتجاه متوفرة بخصوص ثلاثة مقاصد على الأقل تحت هدف محدد.

المؤشرات المتاحة غير كافية لحساب متوسط درجة ذات مغزى بالنسبة للأهداف التنموية 5 و12 و13. وهذا هو السبب في ترميز اتجاهاتها بالرمز ":". وتعرض الجداول المتاحة في الملحق 2 القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب مصدر البيانات وقيم المقاصد ذات الصلة، إن وجدت.

هدف التنمية المستدامة 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الفقر حرمان واضح من الرفاه وله صلة مباشرة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفشي البطالة. وكنتيجة لذلك يخسر الفقراء فرصا لإبراز كامل إمكاناتهم، وأن يكونوا مفيدين في مجتمعاتهم، وتحقيق الرفاهية في الحياة. وتفترض نظرية "فخ الفقر"، المستخدمة في أدبيات اقتصاديات التنمية، أن الاقتصادات منخفضة الدخل، لاسيما البلدان الأقل نموا، عالقة في دائرة الفقر. وفي هذا الصدد، لا غنى عن تطوير التدابير الضرورية في مجال السياسات من أجل التوزيع العادل والفعال للموارد المتاحة على الحكومات الوطنية/ دون الوطنية، وكذلك لتحسين التعاون فيما بين القطاعات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والحماية الاجتماعية وغيرهما من الاحتياجات الأولية للناس.

والقضاء على الفقر عبارة، في المقام الأول، عن مجموعة من التدابير التي تغطي أهدافا اجتماعية وإنسانية من جهة وأهدافا اقتصادية من جهة أخرى. وهدف التنمية المستدامة 1 ينص على القضاء على جميع أشكال الفقؤ المدقع بحلول 2030 ويدعو إلى تمتع جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. ويشمل ذلك التخفيف من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر الاقتصادي، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، والتقليل من حالات التعرض للظواهر المناخية الحادة والهشاشة إزاءها، ووضع استراتيجيات تنموية لصالح الفقراء تأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية.

وبشكل عام، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في القضاء على الفقر المدقع وأشكال الفقر الأخرى، لكن هذا المستوى من التقدم غير كاف لتحقيق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030.

بذل المزيد من الجهود المكثفة في القضاء على الفقر أمر ضروري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الفقر المدقع هو العيش بالاعتماد على دخل دون خط الفقر المحدد دوليا. وقد تم تحديد خط الفقر الدولي في دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985 وقد دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بشكل منتظم منذ عام 1990. وتعريف الفقر بالضبط أمر غاية في التعقيد، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة بالستمرار، ويتطلب الأمر إدخال تعديلات باستمرار على مقاييس الفقر. وفي هذا الصدد، تم في عام 2008 رفع خط الفقر الدولي إلى 1.25 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005 وظل هذا الرقم معتمدا طوال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي انتهت في عام 2015. وبينما كان المقياس الأول المتمثل في "دولار واحد لليوم" قائما على متوسط ثمانية من أشد البلدان فقرا، فإن معدل 1.25 دولار في اليوم يمثل متوسط خطط الفقر الوطني لأفقر 15 بلدا في العالم استنادا إلى مستويات استهلاك الفرد فيها. ويعرف الفقر المدقع في الوقت الراهن بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار أمريكي يوميا حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017 (UNSD, SDG metadata).

ومنذ عام 2000 حتى عام 2019، تراجعت النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من معدل 29.2% إلى 8.9%. وتشير التوقعات الصادرة قبل فترة جائحة كوفيد-19 إلى أن هذه النسبة كانت ستتراجع أكثر لتبلغ 8.2% في 2020 و 7.8% في 2021 (World Bank, 2022). لكن التفشي المفاجئ للجائحة قوض

لحد كبير التقدم المحرز على مستوى التخفيف من حدة الفقر، مما تسبب في زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 9.5% عام 2021. وبحلول عام 2022، تراجع هذا المعدل إلى 9%، وهو رقم قريب نسبيا لمستوى ما قبل الجائحة، وبدأ التأثير السلبي للجائحة يخف شيئا فشيئا (الشكل 4).

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)، 2000 مقابل 2022

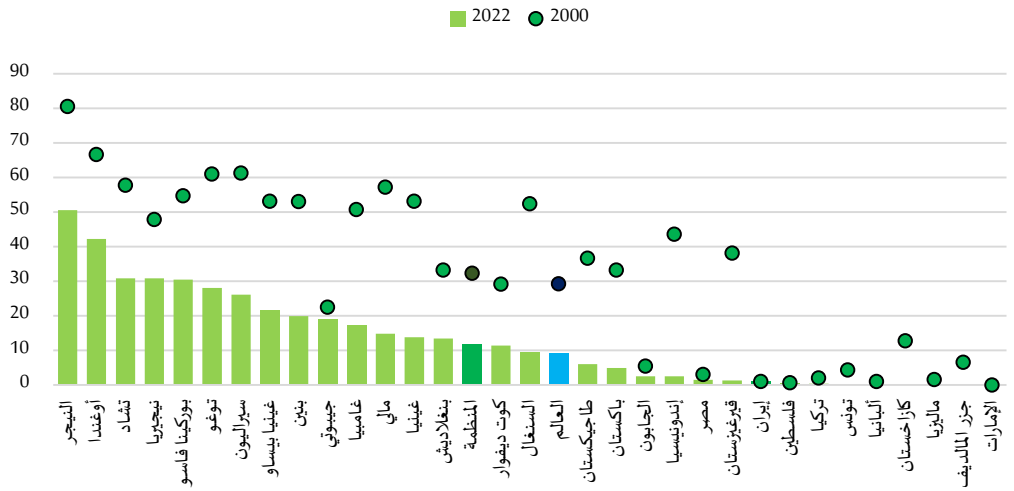

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ويهدف المقصد 1.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء التام على الفقر المدقع بحلول 2030. ففي العقد الأول من الألفية كان حوالي 32.3% من سكان بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعيشون على أقل من 2.15 دولارا أمريكيا في اليوم، وذلك بناء على بيانات من 30 بلدا عضوا في المنظمة. وبحلول عام 2022، تراجع هذا الرقم إلى 11.7%. وعلى المستوى القطري، حققت تسعة بلدان أعضاء في المنظمة (ألبانيا وكازاخستان وماليزيا والمالديف والإمارات العربية المتحدة وتونس وتركيا وفلسطين وإيران) المقصد الإنمائي 1.1 (القضاء على الفقر المدقع) اعتبارا من عام 2022، أو سجلت معدلات أقل بكثير من 1% على مستوى الفقر المدقع. وبحلول 2030، يتوقع أن تسجل أربعة بلدان أعضاء أخرى (قرغيزستان وطاجكستان ومصر وإندونيسيا) هذا المقصد. وعلى النقيض من ذلك، تشير أحدث البيانات المتحة إلى أن أكثر من 30% من السكان في النيجر وأوغندا وتشاد ونيجيريا وبوركينافاسو لا يزالون يعيشون في فقر مدقع (الشكل 4).

ينبغي أن تمتد تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل شريحة أكبر من السكان الذين يخضعون للمعاش التقاعدي

تشمل نظم الحماية الاجتماعية مخططات قائمة على الاشتراكات وأخرى غير قائمة عليها لصالح الأطفال، والنساء الحوامل وحديثي الولادة، والأشخاص في سن العمل، وكبار السن، وضحايا الإصابات المهنية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما توفر أرضيات الحماية الاجتماعية مستوى أساسيا على الأقل في جميع حالات الطوارئ الرئيسية مدى الحياة على النحو المحدد في توصية أرضيات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) المشار إليها في هدف التنمية المستدامة 3.1 (UNSD, SDG metadata).

الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا (%)، 2000 مقابل 2023

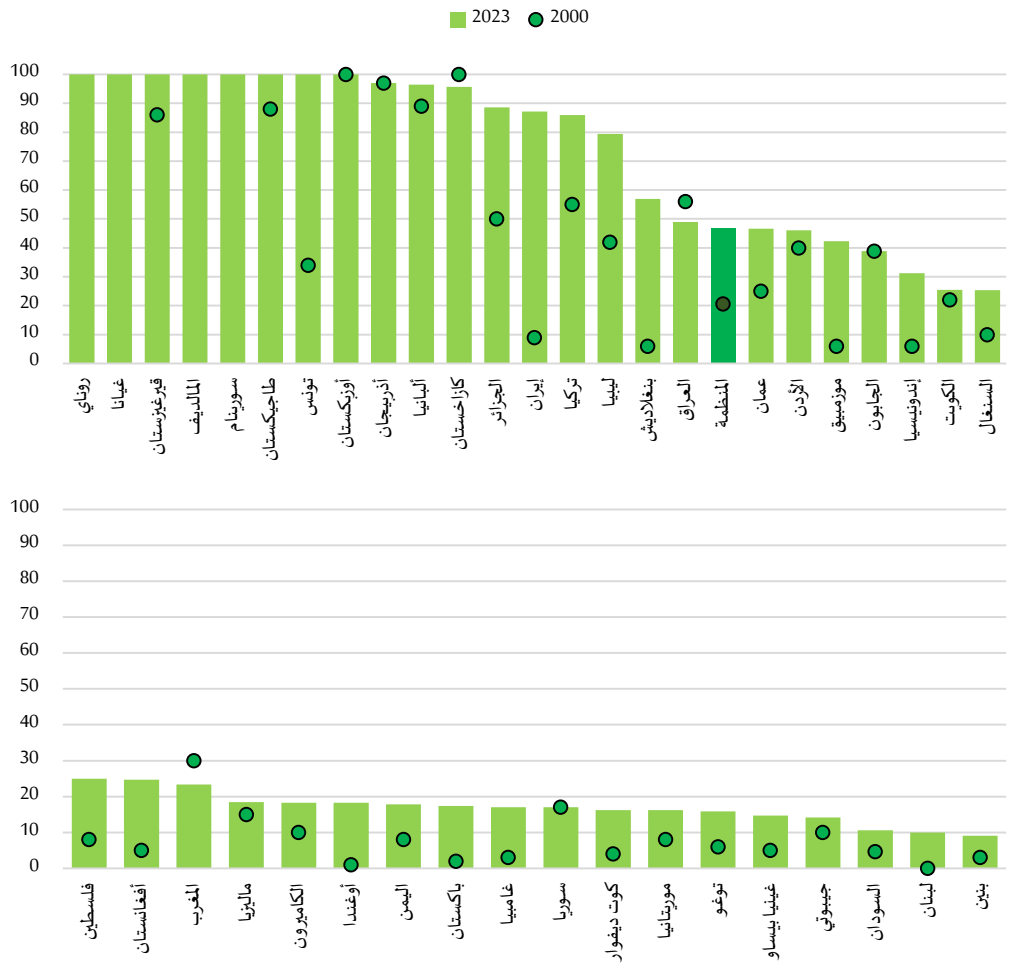

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 01/07/2024 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ويبين الشكل 5 نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا. واستنادا إلى البيانات المتاحة عن 44 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفعت نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا تقاعديا في مجموعة بلدان المنظمة من 20.5% المسجلة عام 2000 إلى 46.9% في عام 2023. كما بلغت نسبة التغطية 100% في ثمانية بلدان أعضاء في المنظمة (بروناي دار السلام وغيانا وقيرغيزستان وجزر المالديف وسورينام وطاجيكستان وتونس وأوزبكستان). وتلتها أذربيجان (97%) وألبانيا (96.5%) وكزاخستان (95.7%). وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تحقق كل من إيران والجزائر وبنغلاديش وليبيا وتركيا تغطية بنسبة 100% إذا استمرت وتيرة التقدم المسجل بين عامي 2000 و 2023. وبصورة عامة، حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملموسا فيما يتعلق بالسكان الذين تجاوزوا سن التقاعد والذين يستفيدون من مدفوعات المعاشات التقاعدية (الشكل 5).

ينبغي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب ليشمل جميع السكان

في عام 2022، أتاح 29 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 91% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. ووفرت ثمانية من هذه البلدان (الكويت وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وبروناي دار السلام وليبيا وجزر المالديف) لجميع سكانها إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية في نفس العام. وفي حال استمر التقدم المسجل في الوقت الراهن على نفس النسق، فمن المتوقع أن يكون بوسع جميع السكان في تسعة بلدان أخرى أعضاء في المنظمة الاستفادة من مرافق مياه الشرب الأساسية بحلول 2030. وبالمقابل، لغاية 2022 لم يكن في استطاعة ربع السكان على الأقل في 15 بلدا عضوا في المنظمة الوصول للخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (الشكل 6).

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%)، 2000 مقابل 2022

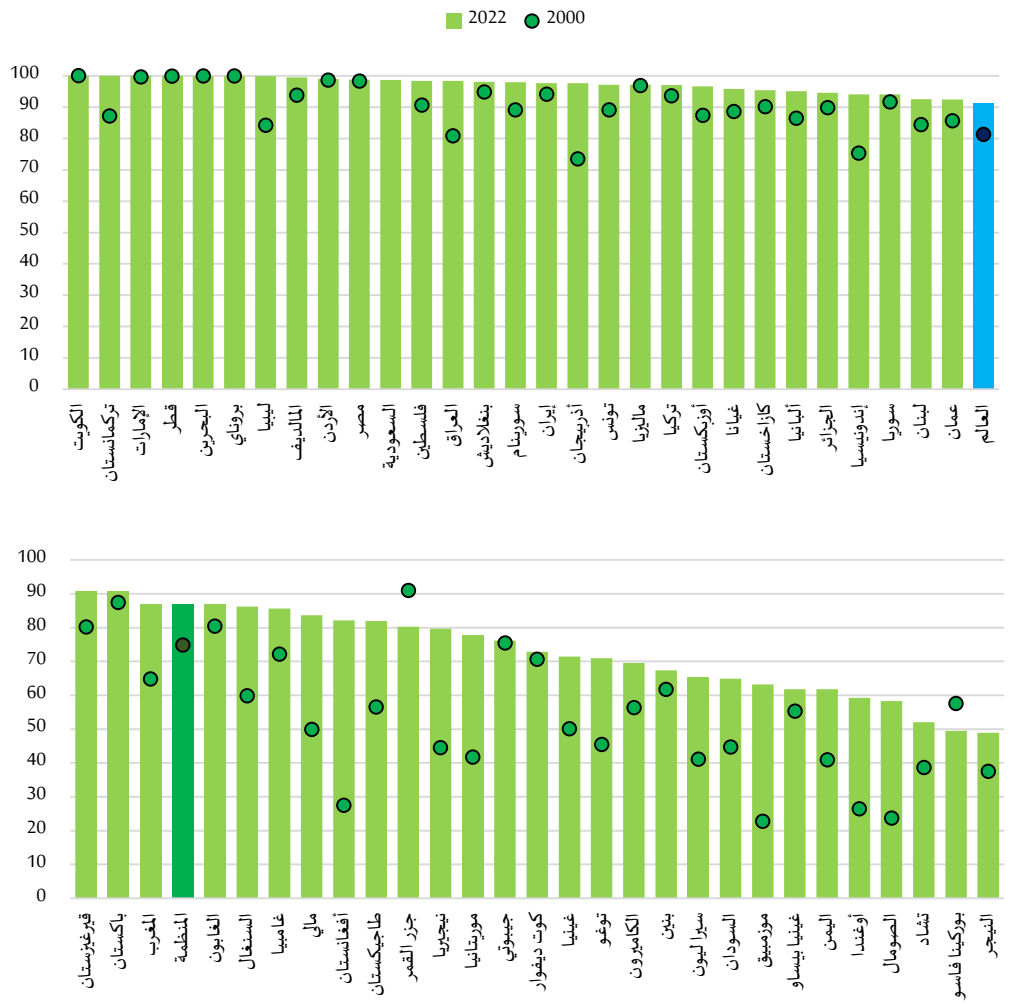

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للرفع من مخصصات إجمالي الإنفاق العام الموجهة للتعليم لحدود 15% - 20%

تعد التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصرا أساسيا في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. فالتعليم والصحة وغيرهما من قطاعات الخدمات الاجتماعية، تعتبر عناصرا ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأن مقصد التنمية المستدامة 1.أ.2 لا يحدد مقصدا قابلا للقياس الكمي، فقد تم استخدام بعض المقاصد المرجعية التي تنص عليها بعض الوثائق الدولية ذات الصلة كنقاط مرجعية لتحليلنا. وفي هذا السياق، تدعو وثائق خطة التعليم بحلول 2030 وإعلان إنتشون وإطار عمل تنفيذ هدف التنمية المستدامة 4 جميعها إلى تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15-20%؛ أي ما يعادل في المتوسط 4% حتى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وتراجع نسبيا إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 16% في 2000 إلى 15.8% في 2023، لكن يبقى ذلك في نطاق الهدف المنصوص عليه في إعلان إنشيون. وعلى الصعيد العالمي، تراجعت هذه النسبة بشكل طفيف من 13.7% إلى 12.6%، وهو رقم أقل من الهدف المحدد في إعلان إنشيون. وتراجع أيضا عدد بلدان المنظمة التي تتراوح معدلات نفقاتها على التعليم بين 15% و 20% أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام من 19 بلدا عام 2000 إلى 14 من أصل 32 بلدا توفرت البيانات بشأنها في 2023 (الشكل 7).

ومن بين البلدان الـ 16 الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي سجلت اتجاها تنازليا في فترة 2000-2023، تمكنت أربعة منها (تونس وماليزيا وغيانا وتوغو) من تحقيق الرقم المنشود المتمثل في 15-20% فيما يتعلق بحصة الإنفاق على التعليم في إجمالي الإنفاق العام بحلول 2023. وفي المقابل، زادت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 16 بلدا عضوا في المنظمة في فترة 2000-2023. وكان التقدم ملفتا للانتباه في خمسة من بلدان المنظمة (سيراليون والمغرب وغامبيا وبنين وعمان) بمعدل تقدم سنوي زاد عن 5نقاط مئوية خلال نفس الفترة (الشكل 7).

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)، 2000 مقابل 2023

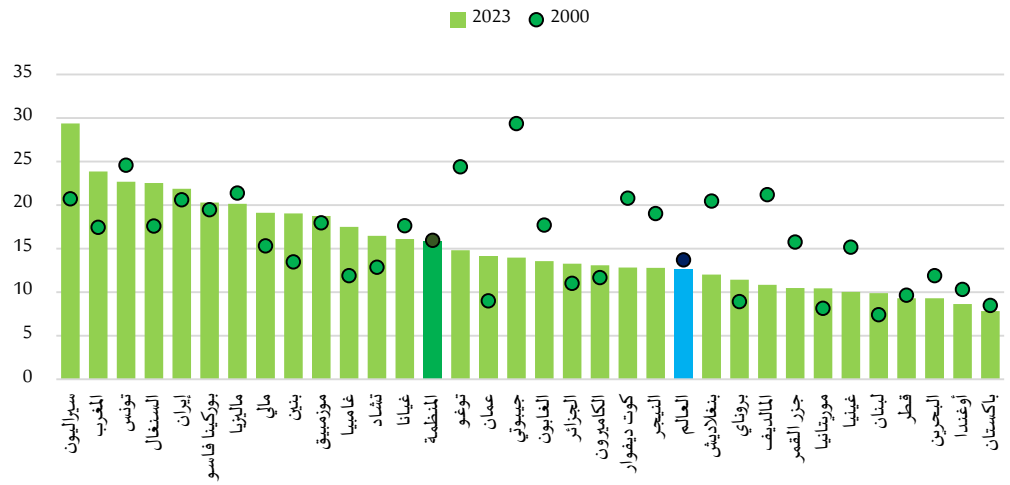

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يعاني الكثير من الناس الجوع في جميع أنحاء العالم، وهو أحد أبرز أسباب الوفاة في البلدان منخفضة الدخل. كما أن الأطفال في أماكن كثيرة من العالم معرضون لمشاكل صحية كبيرة بسبب سوء التغذية، وبذلك يتأثر سلبا نموهم البدني والذهني. ويندرج تحت هدف التنمية المستدامة 2، المصمم للتطرق لهذه التحديات، عددا من المقاصد التي تغطي مسألأة التخفيف من حدة التداعيات المتعلقة بالجوع مع التركيز على تعزيز حصول الجميع على الأغذية المغذية، والرفع من مستوى إنتاجية الجهات المنتجة للمواد الغذائية، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة ومستدامة، والاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الزراعة.

وقد أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، وهذه الوتيرة بطيئة جدا وتوحي بصعوبة تحقيق الهدف بحلول عام 2030. فقد ساهمت في الأعوام القليلة الماضية العوامل المتمثلة في الصراع الروسي الأوكراني، وارتفاع معدلات التضخم عالميا، وعدم المساواة، وتغير المناخ، في عرقلة الجهود المبذولة على هذا الصعيد. وفي هذا السياق، من المهم أن يركز الدعم المالي، المقدم من خلال مصادر تمويل حكومية والتعاون الدولي، على النهوض بفعالية الإنتاج الغذائي. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الزراعية الصغيرة والمزارعين الصغار لضمان حصولهم على الدعم والموارد اللازمة.

هناك حاجة إلى مزيد من التقدم نحو القضاء على نقص التغذية

يهدف مقصد أهداف التنمية المستدامة 2.1 إلى القضاء التام على انتشار نقص التغذية بحلول عام 2030. وتعتبر نسبة الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي السكان من المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم في هذا المجال. ويقدر هذا المؤشر نسبة السكان الذين يكون مستوى استهلاكهم المعتاد للغذاء غير كاف للتزود بالمستويات اللازمة من الطاقة الغذائية لعيش حياة طبيعية مفعمة بالنشاط وفي صحة جيدة (UNSD, SDG metadata).

فبين عامي 2001 و 2022، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في مجموعة بلدان المنظمة من 15.3% إلى 13.5% من إجمالي السكان. وخلال الفترة ذاتها، تراجع المعدل العالمي من 12.9% إلى 9.1%. وتشير البيانات الخاصة بـ 51 بلدا عضوا في المنظمة أن ثمانية منها (الجزائر وأذربيجان وغيانا وكازاخستان والكويت وماليزيا وتركيا وأوزبكستان) قد تمكنت من تحقيق مقصد "القضاء على نقص التغذية بحلول عام 2030" بتسجيل معدل أقل من 2.5% اعتبارا من 2022 كنسبة للسكان الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي عدد سكانها. كما يتوقع أن تحقق ثلاثة بلدان أعضاء أخرى (المملكة العربية السعودية والسنغال والإمارات العربية المتحدة) هذا المقصد بحلول عام 2030. لكن أداء باقي بلدان المنظمة يبقى غير كاف لتحقيق هذا المقصد إذا واصلت تسجيل معدلات متواضعة على مستوى القضاء على نقص التغذية. وفي الوقت نفسه، أظهرت 14 بلدا من أصل 51 بلدا عضوا في المنظمة تتوفر بشأنها البيانات تراجعا على مستوى التصدي لانتشار نقص التغذية (الشكل 8).

الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%)، 2001 مقابل 2022

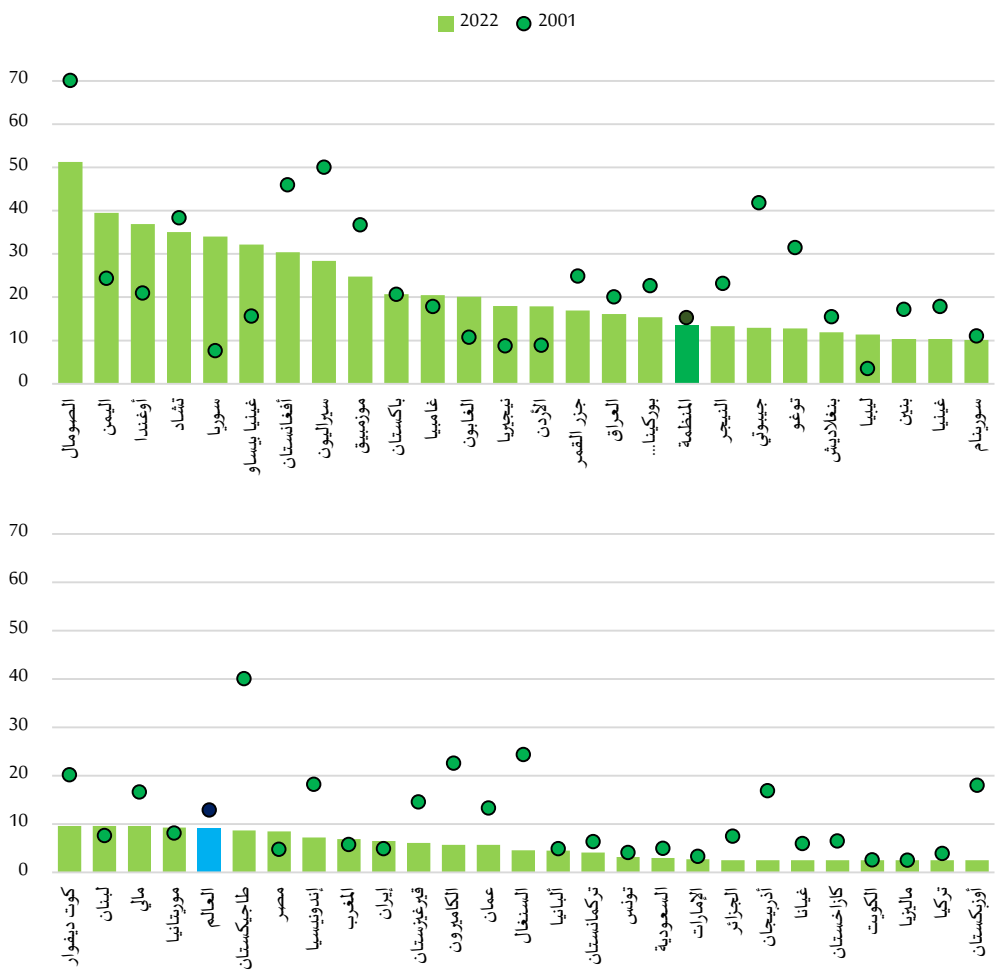

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يتراجع التقزم والهزال لدى الأطفال، ولكن ليس بما يكفي لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية

إن انتشار سوء التغذية بمختلف أشكاله (فرط الوزن والهزال والتقزم) يقيس الجزء المتعلق بالنتيجة على مستوى الجوع على عكس نقص التغذية الذي يحدد السبب. ومن المهم جدا دراسة مسألة التقزم من مختلف الجوانب لأنه أحد العوامل المتسببة في الوفيات في صفوف الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من التقزم قد يشوب جسدهم بعض النقص من حيث الطول الطبيعي وقد لا ينمو دماغهم للمستوى الطبيعي للقدرات المعرفية (WHO, 2017). وبينما يتمثل مقصد أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط في التقليص من معدل انتشار تقزم الأطفال بنسبة 40% بحلول عام 2025 بالمقارنة بمستويات معدله المسجل في 2012، فإن المقصد الطويل الأجل هو القضاء على التقزم/الهزال/فرط الوزن وجميع أشكال سوء التغذية في صفوف الأطفال بحلول عام 2030.

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)، 2000 مقابل 2022

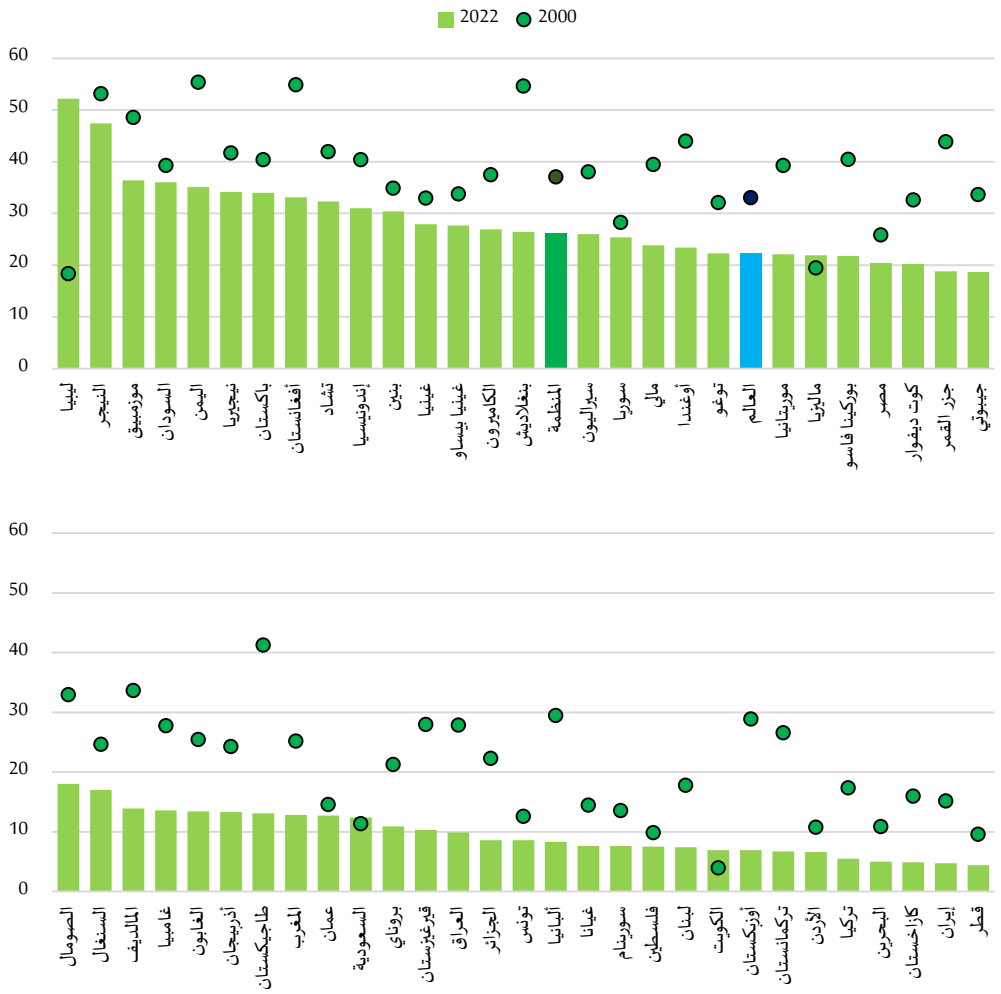

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعا في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2022، إذ أصبح المعدل 26.1% بعد أن كان في حدود 37%. وعلى نفس المنوال، تراجع المتوسط العالمي من 33% إلى 22.3% خلال نفس الفترة. وعلى مستوى فرادى البلدان، نجحت تسعة بلدان (كازاخستان والعراق وألبانيا وطاجيكستان وأوزبكستان وغيانا وتركمانستان وجزر القمر وتركيا) في التقليص من معدل انتشار التقزم لدى الأطفال بنسبة 40% أو أكثر مقارنة بمستويات عام 2012. لكن مع الأسف، لم يحرز أي بلد عضو في المنظمة تقدما كافيا يضمن القضاء التام على التقزم لدى الأطفال بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت أربعة من بلدان المنظمة وضعا متدهورا منذ عام 2000 (الشكل 9).

كما لوحظت أنماط مماثلة على مستوى "انتشار زيادة الوزن (الوزن قياسا إلى الطول 2+< حسب الانحرافات المعيارية لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل" و "انتشار الهزال (الوزن قياسا إلى الطول 2-<حسب الانحرافات المعيارية لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل)" في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من العمر. ولن تحقق أي من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقريبا مقصد إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 إذا ما استمرت وتيرة التقدم المحرز حتى الآن.

يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة التمويل في المشاريع البحثية لتعزيز الزراعة المستدامة

يشدد المقصد 2.أ على ضرورة زيادة مستوى الاستثمار في قطاع الزراعة بحلول عام 2030، بما في ذلك التشجيع على المزيد من الأبحاث والتطوير التكنولوجي والنهوض بالبنية التحتية وإنشاء بنوك الجينات الحيوانية والنباتية لا سيما في أقل البلدان نموا. ويحدد مؤشر التوجه الزراعي (AOI) من خلال قسمة نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة على حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. تسجيل قيمة أكبر من 1 على هذا المؤشر يعني أن الحصة التي يستفيد منها قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي أعلى من قيمته الاقتصادية، بينما إذا كانت القيمة أقل من 1 فهذا يعني أن هناك توجها أقل نحو الزراعة. وقيمة 1 على المؤشر تدل على الحياد في توجه الحكومة صوب قطاع الزراعة.

الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2022

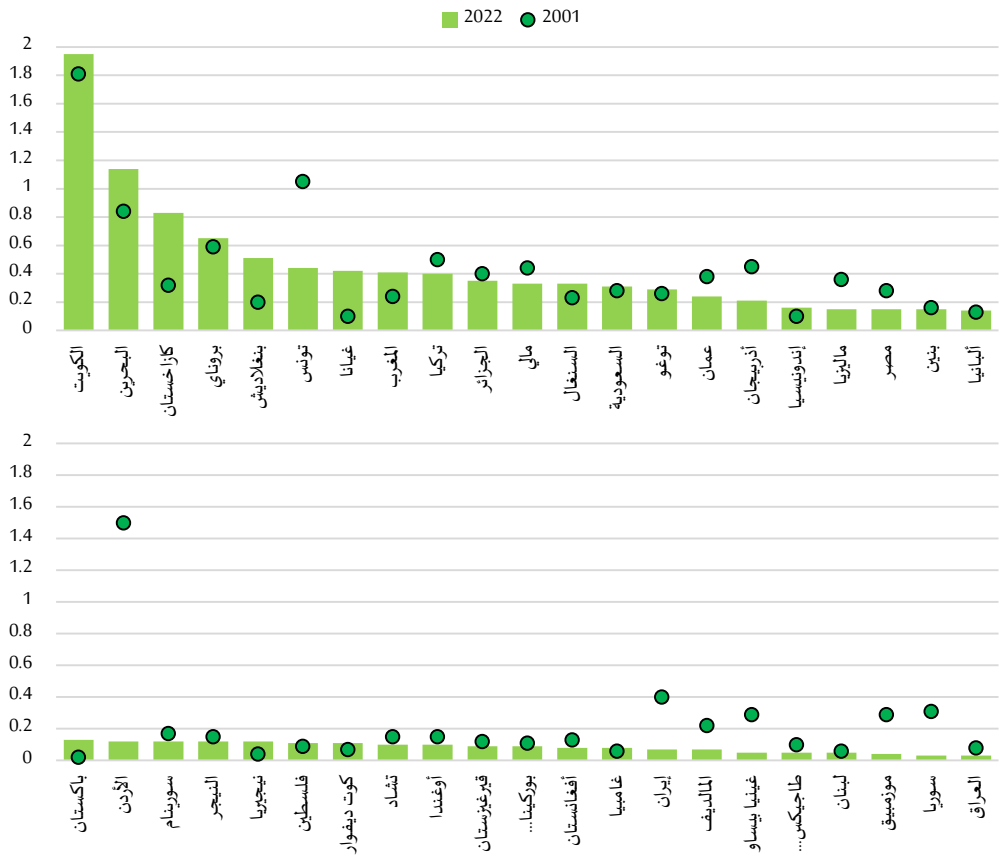

المصدر: البيانات مستخرجة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي عام 2022، من بين 42 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها البيانات، كانت الكويت (2) والبحرين (1.1) البلدين الوحيدية المسجلان لقيمة أعلى من 1 على مؤشر التوجه الزراعي، وهذا يعني وجود توجه بمستوى أعلى نحو الزراعة. وتلتهما كل من كازاخستان (0.8) وبروناي دار السلام (0.7) وبنغلاديش (0.5). وعلى النقيض من ذلك، سجل 25 بلدا عضوا في المنظمة تراجعا في المعدل على المؤشر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2022 (الشكل 10).

هدف التنمية المستدامة 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان ومن المحركات الأساسية للتنمية المستدامة، ولها أثر بالغ على باقي أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على هذا المعطى من خلال الهدف 3 الذي ينص على "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار". ويتناول هذا الهدف مجموعة من الأولويات الصحية الرئيسية مثل صحة الأمهات والأطفال، والأمراض المعدية وغير المعدية، وتمويل الصحة، والعاملين في القطاع. وفي الوقت الذي تحرز فيه بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتقدم كبير على هذا الصعيد، تبقى هناك مجموعة من أوجه عدم المساواة قائمة والتقدم لا يرقى بعد للتطلعات. وتحقيق هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030 يستدعي التزاما دائما واستراتيجيات بديلة ونظما صحية قوية.

وفيات الأطفال دون سن الخامسة في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المقصد المحدد

يبين معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، معبر عنه بأرقام لكل 1000 مولود حي (UNSD, SDG metadata).

وهذا المعدل مؤشر ذو أهمية بالغة لأنه يعكس مدى تمتع الأطفال بصحة جيدة ومستوى رفاهيتهم، وبذلك يعطي صورة شاملة عن فعالية النظم الصحية ومستوى الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. ويعد رصد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أولوية في مجال الصحة العامة لأنه يعطي تصورا واضحا بخصوص نجاح التدخلات الطبية مثل التطعيم وعلاج الأمراض المعدية وتوفير التغذية الكافية.

وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إنهاء وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تجنبها بحلول عام 2030، وتحدد مقصدا ينص على خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي على الأقل. وقد أحرز تقدم ملموس في بلدان المنظمة على مدار السنين. فبين عامي 2000 و 2022 انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 102 إلى 53 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. وبالرغم من هذا التقدم لا يزال المعدل المسجل في الوقت الراهن أعلى من المقصد المنشود عالميا بأكثر من ضعفين. وعلى الصعيد العالمي، تراجع المعدل من 76 إلى 37 حالة وفاة خلال الفترة الزمنية ذاتها. وهذا التراجع يعكس الأثر الإيجابي للتدخلات الطبية وتحسن نظم الرعاية الصحية في العديد من المناطق (الشكل 11).

وعلى صعيد فرادى البلدان، فقد تمكنت 28 بلدا عضوا في المنظمة من تحقيق المقصد لحدود عام 2022. ومن بين هذه البلدان، سجلت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة وجزر المالديف والمملكة العربية السعودية والبحرين وماليزيا والكويت وألبانيا وتركيا وبروناي دار السلام وكازاخستان أرقاما جد متدنية من حيث معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إذ حيث سجلت جميعها أقل من 10 وفيات لكل 1000 ولادة حية. وهذا الإنجاز لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لاعتماد استراتيجيات فعالة بشأن البنية التحتية لقطاع الصحة في هذه البلدان.

وتشير التقديرات إلى أنه بحلول 2030 ستتمكن خمسة بلدان أعضاء أخرى (غيانا وبنغلاديش وطاجيكستان والسنغال وأوغندا) من تحقيق مقصد التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 25 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. وهذا التقدم المتوقع ما هو إلا تجل للجهود التي تبذلها هذه البلدان في الوقت الراهن والتزامها بتعزيز مخرجات الصحة الخاصة بالأطفال.

وبالمقابل، لا تزال بعض بلدان المنظمة تتخبط في تحديات ومشاكل كبيرة في مسعاها لخفض معدلات وفيات الأطفال. فلحدود 2022 لا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في تسع بلدان أعضاء في المنظمة أكبر من الهدف المنشود بثلاثة أضعاف، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود والتدخلات ذات الأهداف الواضحة في هذه المناطق.

الشكل 11: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين، (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2022

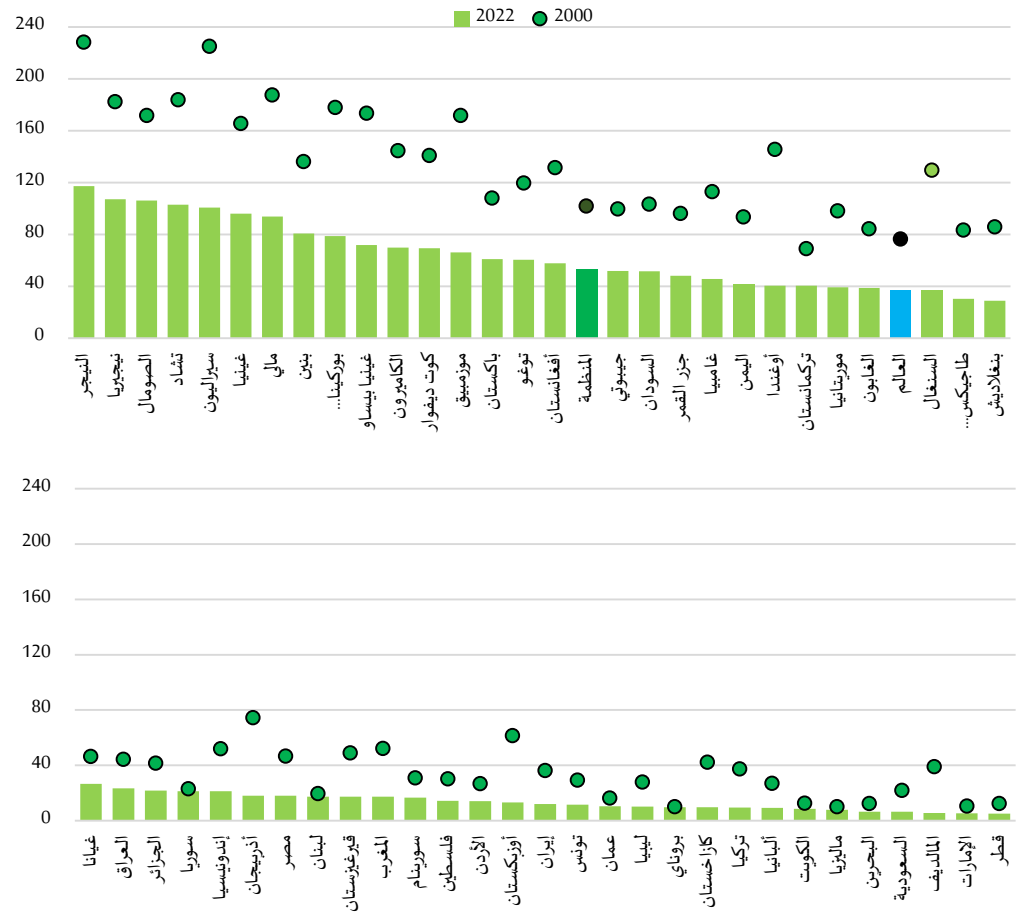

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

النجاح في تحسين معدل الولادات لدى المراهقات لا يطال الفتيات بالتساوي

معدل الولادات لدى المراهقات هو عدد الولادات لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية المحددة. ويعتبر ضبط الخصوبة لدى المراهقات ومعالجة العوامل الكامنة وراءها من القضايا الهامة لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية ومستوى رفاههن الاجتماعي والاقتصادي. وتشير الكثير من الأبحاث إلى أن النساء اللاتي يحملن ويلدن في فترة مبكرة من حياتهن يكن أكثر عرضة للمضاعفات المرتبطة بالحمل أو الوفاة أثناء الحمل والولادة، وأطفالهن كذلك عرضة لأشكال من الخطر. لذلك فإن تجنب الحمل المبكر أمر ضروري لتحسين صحة الأمهات والتقليص من معدل وفيات الرضع (UNSD, SDG metadata).

الشكل 12: معدل الولادات لدى المراهقات، العمر 15-19، إناث، (لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2000 مقابل 2023

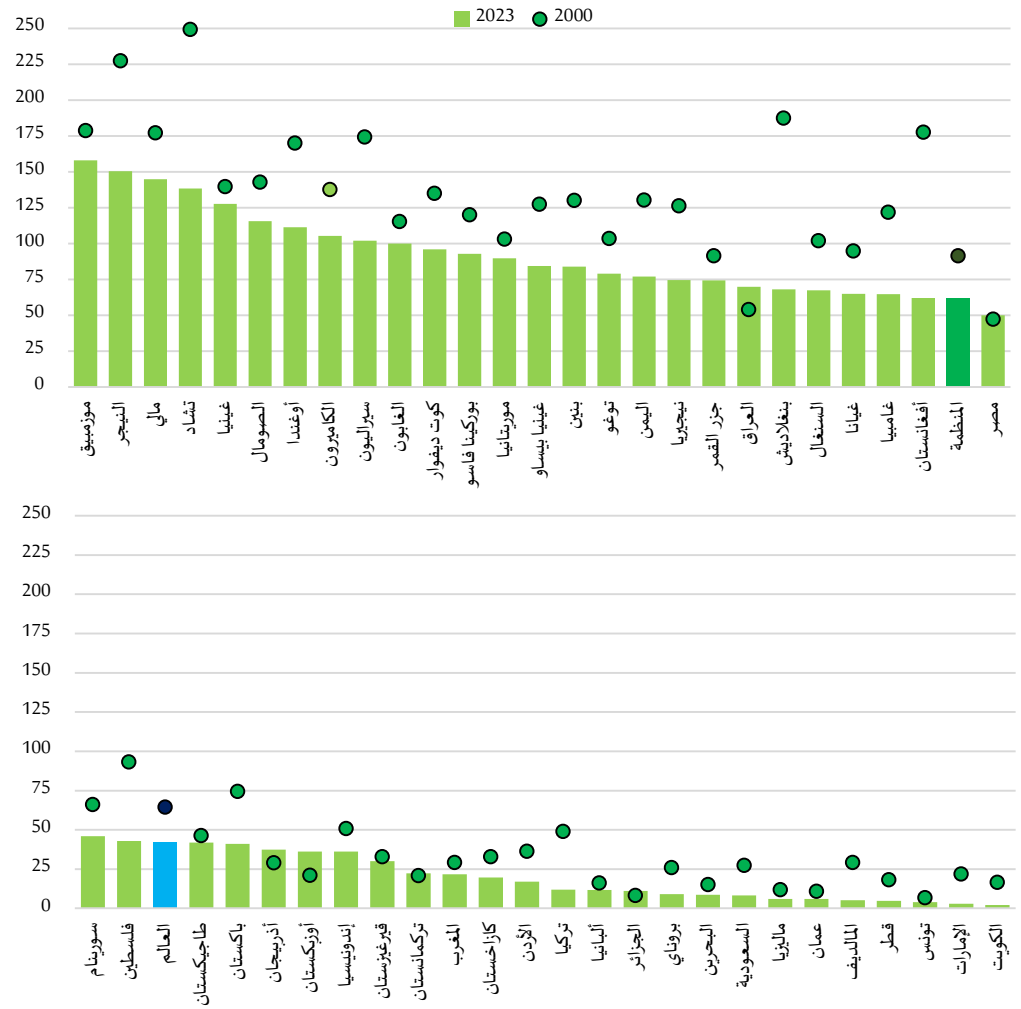

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد الإنجاب في عمر مبكر من أسباب ضياع فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي، لأن هناك دائما احتمال أن تنقطع الأمهات الصغيرات في العمر عن الدراسة وأن يواجهن تحديات في خلق توازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل. كما يوفر معدل الولادات لدى المراهقات دليلا غير مباشر بخصوص الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الصلة، خاصة وأن الشباب غالبا ما يواجهون صعوبات في الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (UNSD, SDG metadata).

وعلى مدار العقدين المنصرمين، شهد المعدل العالمي للولادات لدى المراهقات من الفئة العمرية 15-19 سنة تراجعا ملحوظا، حيث انخفض من 64 ولادة لكل 1000 امرأة في 2000 إلى 42 في 2023. ونفس الاتجاه سجل على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض المعدل بشكل كبير من 91 إلى 61 ولادة خلال نفس الفترة.

وهذا الوضع يوحي بإحراز تقدم من حيث المبادرات المتعلقة بالصحة والثقافة الإنجابية في العديد من المناطق. وعلى مستوى فرادى البلدان، تمكنت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي - 45 من أصل 51 بلدا - من خفض معدل الولادات لدى المراهقات، مما يشير إلى تقدم كبير على هذا الصعيد في بلدان المنظمة.

لكن على الرغم من هذا النجاح الإجمالي، تبقى هناك تفاوتات كبيرة فيما بين بلدان المنظمة. فلحدود عام 2023، كان ثمة فرق صارخ يقدر بنحو 156 نقطة بين أعلى وأدنى معدلات الولادات لدى المراهقات على صعيد منظمة التعاون الإسلامي. وهذه الفجوة تعكس حجم التحديات القائمة من حيث التعامل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تتحكم في معدل الولادات لدى المراهقات. وحجم التباين الصارخ يشير إلى كون بعض البلدان قد قطعت أشواطا هامة على هذا الصعيد، بينما تحتاج بلدان أخرى إلى تدخلات ذات أهداف أكثر وضوحا ودقة لخفض المعدل.

انخفضت تغطية التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي خلال جائحة كوفيد-19

تشير نسبة السكان المستهدفين الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي إلى النسبة المئوية من الرضع الذين يبقون على قيد الحياة والذين تلقوا الجرعات الثلاث من لقاح يحتوي على مضاد الخناق والكزاز والسعال الديكي في سنة معينة (UNSD, SDG metadata).

الشكل 13: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%)، 2000 مقابل 2022

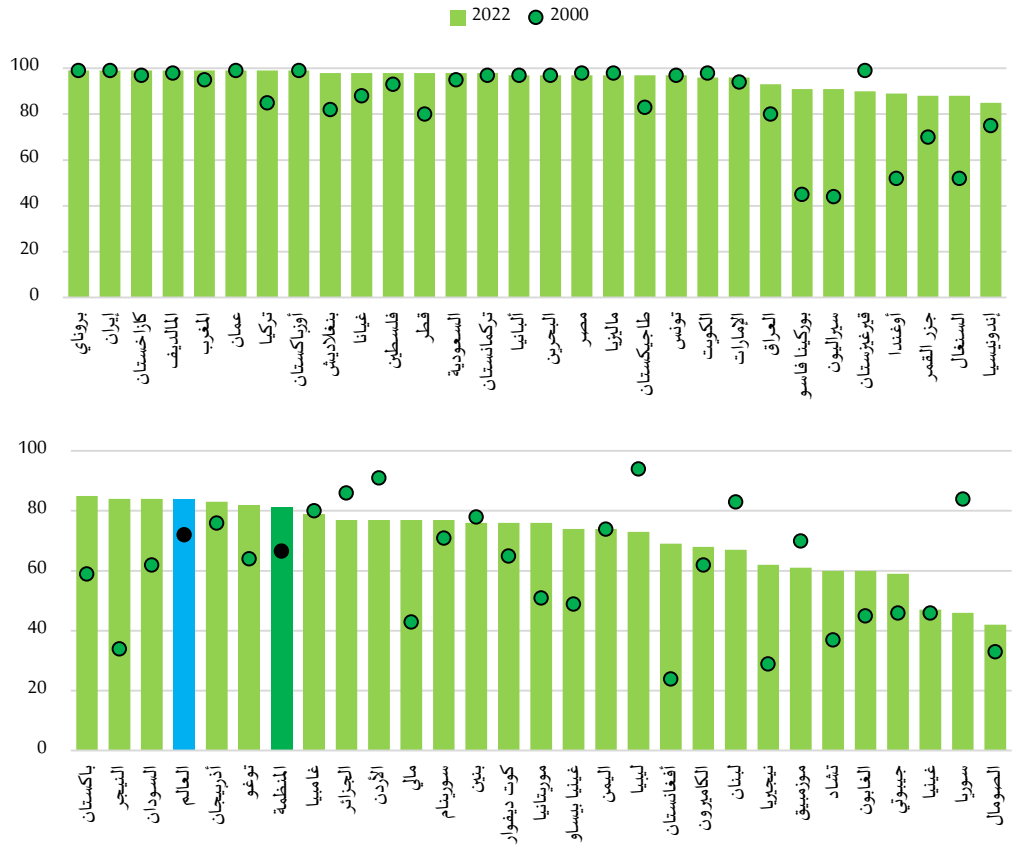

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

في عام 2022، تلقى ما يقرب من 84% من الأطفال في جميع أنحاء العالم لقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي؛ وبالمثل، حصل 81% من الأطفال في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على هذا اللقاح. وكانت تغطية التحصين المعني في 33 بلدا عضوا في المنظمة أعلى من المتوسط العالمي وفي 26 منها، وصلت على الأقل إلى 90% من التغطية (الشكل 13). وفي المقابل، مقارنة بفترة ما قبل جائحة كوفيد-19، انخفض معدل الوصول إلى اللقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي في 29 بلدا عضوا في المنظمة بين عامي 2019 و 2022. وعلى وجه الخصوص، لوحظ انخفاض ملحوظ بأكثر من 10 نقاط مئوية في سبعة من بلدان المنظمة. وقد تسببت الجائحة في انتكاسة خطيرة لبرامج تحصين الأطفال حيث كانت استجابات العديد من البلدان وبرامج التطعيم موجهة نحو مكافحة كوفيد-19.

توزيع الأطباء على السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يرقى للتطلعات

كثافة الأطباء من المؤشرات الهامة لمعرفة مدى توفر خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها لصالح السكان. ويعكس هذا المقياس عدد الأطباء، بما في ذلك العاملين والمتخصصين، لكل 10,000 نسمة في منطقة وطنية و/أو دون الوطنية معينة. ففي عام 2022، بلغ المتوسط العالمي لكثافة الأطباء 17.3 لكل 10 آلاف نسمة. وبالمقارنة، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة بشأن 53 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ متوسط كثافة الأطباء في هذه البلدان معدلا متدنيا تمثل في 9.4 طبيبا (الشكل 14).

الشكل 14: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2022

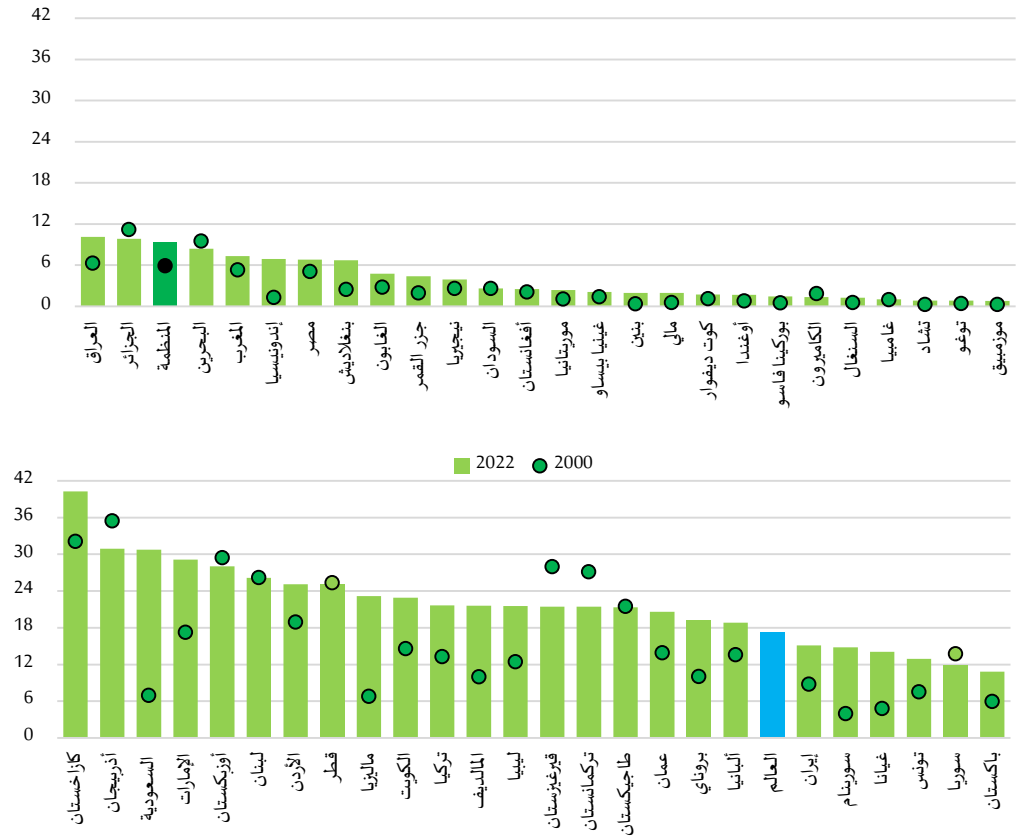

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ومن بين بلدان المنظمة، كانت كثافة الأطباء في 19 بلدا فقط أعلى من المتوسط العالمي، وهذا يدل على كفاية قواها العاملة في مجال الصحة. وفي 27 بلدا عضوا في المنظمة، كانت هذا الكثافة أقل من 10، والحالة مثيرة للقلق في 6 بلدان أعضاء حيث يوجد أقل من طبيب واحد لكل 10 آلاف نسمة، وهذا ما يوحي بوجود تحديات في تقديم خدمات الرعاية الصحية على أحسن وجه (الشكل 14).

هدف التنمية المستدامة 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

التعليم من أبرز الأعمدة لتحسين مستويات حياة الأفراد ورفاههم، خاصة في أوساط المجتمعات المحرومة. وقد فتحت التطورات الأخيرة في قطاع التعليم آفاقا جديدة لهذه المجتمعات للوصول إلى التعليم الجيد واكتساب المهارات التقنية والعملية، على نحو فعال من حيث التكلفة. وهذا الامر يتماشى ومقاصد هدف التنمية المستدامة 4، الذي ينص على أهمية توفير التعليم الابتدائي والثانوي مجانا، وضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد، والقضاء على التميز في المنظومة التعليمية، وتحقيق مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب على الصعيد العالمي، وزيادة نسبة المدرسين المؤهلين.

أحرزت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 4، لكن هذا المستوى من التقدم يبقى غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. ورغم تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات مثل معدلات إكمال الدراسة والمساواة بين الجنسين في العديد من بلدان المنظمة، إلا أن مستوى التفاوت لا يزال كبيرا بين بلدان المنظمة. وإذا لم تتغير وتيرة التقدم الراهنة، فمن المتوقع أن تعجز العديد من بلدان المنظمة عن تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030.

ارتفعت معدلات إتمام الدراسة بشكل عام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تواجه بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق مقاصد التعليم الأساسية، مثل؛ ضمان التحاق الأطفال بالمدارس ومشاركتهم فيها، وخاصة الإناث منهم والفئات الضعيفة الأخرى من السكان، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية وعدد كاف من المدرسين من أجل الطلاب. وعلى وجه الخصوص، يعد معدل الإنجاز مؤشرا مهما يوفر معلومات أساسية بشأن النسبة المئوية لمجموعة من الأطفال أو الشباب الذين أكملوا صفا معينا.

وعلى مستوى التعليم الابتدائي، زاد المتوسط العالمي لإكمال الدراسة من 77% إلى 88% بين عامي 2000 و 2023. وعلى نفس النسق، سجلت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بناء على البيانات المتاحة بشأن 41 بدا عضوا، زيادة في المعدل من 68% إلى 76%. وبخصوص الوضع على المستوى القطري، بلغت معدلات إكمال الدراسة 95% على الأقل في 16 بلدا عضوا عام 2023. وبالمقابل، بلغ المعل أقل من 50% في ستة بلدان أعضاء في المنظمة. وبالنظر إلى التقدم المحرز بين عامي 2000 و2023، فإن حوالي 22 من أصل 41 بلدا عضوا في المنظمة تسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتمثل في ضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030، شريطة الحفاظ على نفس وتيرة التقدم أو أفضل منها (الشكل 15).

في مرحلة التعليم الإعدادي، ومن بين 41 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات، بلغت معدلات إكمال الدراسة على الأقل 95% في 10 بلدان أعضاء في 2023 (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقرغيزستان وطاجيكستان وألبانيا وفلسطين وتركيا والمالديف وقطر). وإذا تم الحفاظ على معدل التقدم القائم الذي لوحظ بين عامي 2000 و 2023 عند نفس المستوى أو أعلى منه، فسيكون بوسع خمسة بلدان أخرى من المنظمة (توغو وموزمبيق وتونس وإندونيسيا وجيبوتي) تحقيق المقصد بحلول عام 2030. ولم تُظهر البلدان المتبقية مستويات كافية من التحسن في معدلات إتمام المرحلة التعليمية الإعدادية ليتم اعتبارها "على المسار الصحيح" لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

والوضع، مع ذلك، يتفاقم في المرحلة الثانوية التأهيلية من التعليم. فمن بين 38 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات كافية لحدود عام 2023، بلغت معدلات إكمال الدراسة نسبة 95% على الأقل في ثلاث بلدان فقط (أوزبكستان وكازاخستان وغيانا).

الشكل 15: معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023

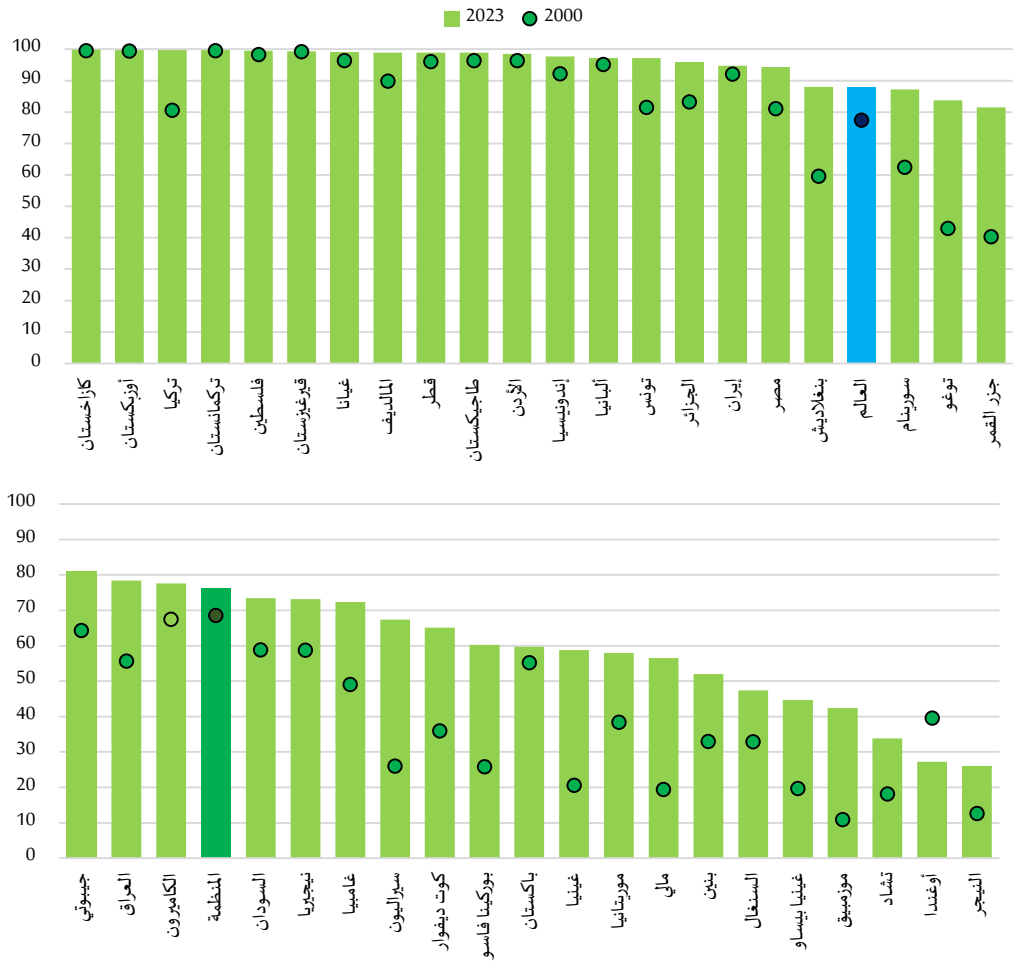

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

على الرغم من التقدم المحرز على مستوى الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك مخاوف بشأن حصول جميع الأطفال على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بحلول عام 2030

يُظهر معدل المشاركة في التعليم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلة في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يشمل التعليم والرعاية. وفيما يتعلق ببرامج التعلم المنظم قبل الابتدائي، فإن المقصد الأساسي هو توفير الوصول إلى هذا التعليم لجميع الأطفال (UNSD, SDG metadata).

فخلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2023، ارتفع معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالابتدائي من 42% إلى 49% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بناء على بيانات 39 بلدا عضوا، بينما ارتفع المتوسط العالمي أيضا من 66% إلى 72% (الشكل 16).

الشكل 16: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023

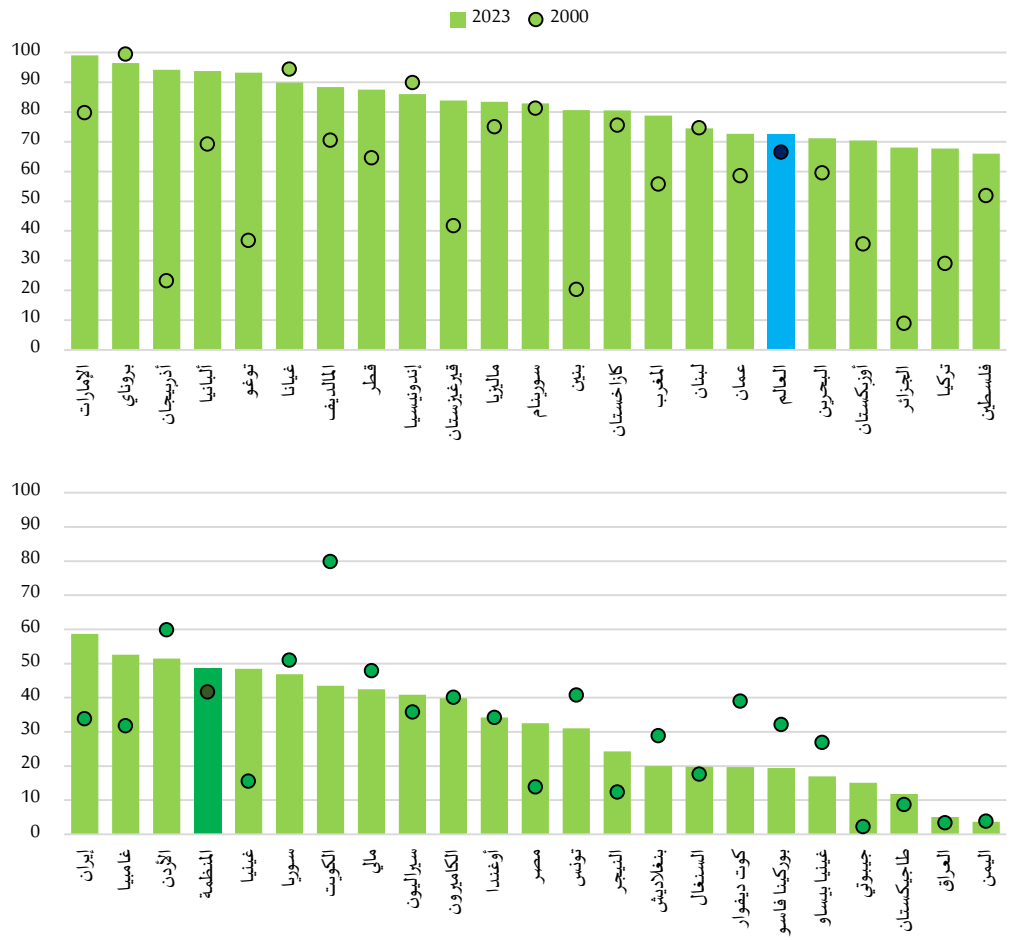

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وفيما يتعلق بالوضع على المستوى القطري، حقق بلدان من أصل 39 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات كافية (الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام) معدلات مشاركة بلغت 95% أو أكثر في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تسعة بلدان أخرى (بنين وتوغو وأذربيجان وقطر وألبانيا والجزائر وقيرغيزستان وتركيا والمالديف) تسير على المسار الصحيح لتحقيق نتائج عالية مماثلة بحلول عام 2030، بناء على معدلات التقدم التي حققتها بين عامي 2000 و 2023. وفي المقابل، تم تسجيل أقل من ربع الأطفال في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في 10 بلدان في المنظمة عام 2023 (الشكل 16).

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المدرسي

يتوخى المقصد 5.4 من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والإناث. وفي هذا السياق، تشير قيمة "1" على مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدلة (محدودة في نطاق يتراوح بين 0 و 2) لمعدل إكمال الدراسة إلى وجود تكافؤ بين الإناث والذكور. وبشكل عام، تشير القيمة التي تقل عن 1 إلى وجود تفاوت لصالح الذكور والقيمة التي تفوق 1 إلى وجود تفاوت يصب في مصلحة الإناث (UNSD, SDG metadata).

واعتبارا من عام 2023، سجل 35 بلدا من أصل 41 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (تستوفي بياناتها معايير قياس التقدم المحرز) المساواة بين الجنسين أو التفاوت لصالح الفتيات في معدل إكمال الدراسة في التعليم الابتدائي. وزيادة على ذلك، واستنادا إلى معدلات التقدم التي أظهرتها من عام 2000 إلى عام 2023، فقط 3 بلدان أعضاء في المنظمة هي التي قد تفشل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030 إذا لم يتسارع معدل تقدمهما بشكل ملحوظ (الشكل 17).

الشكل 17: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2023

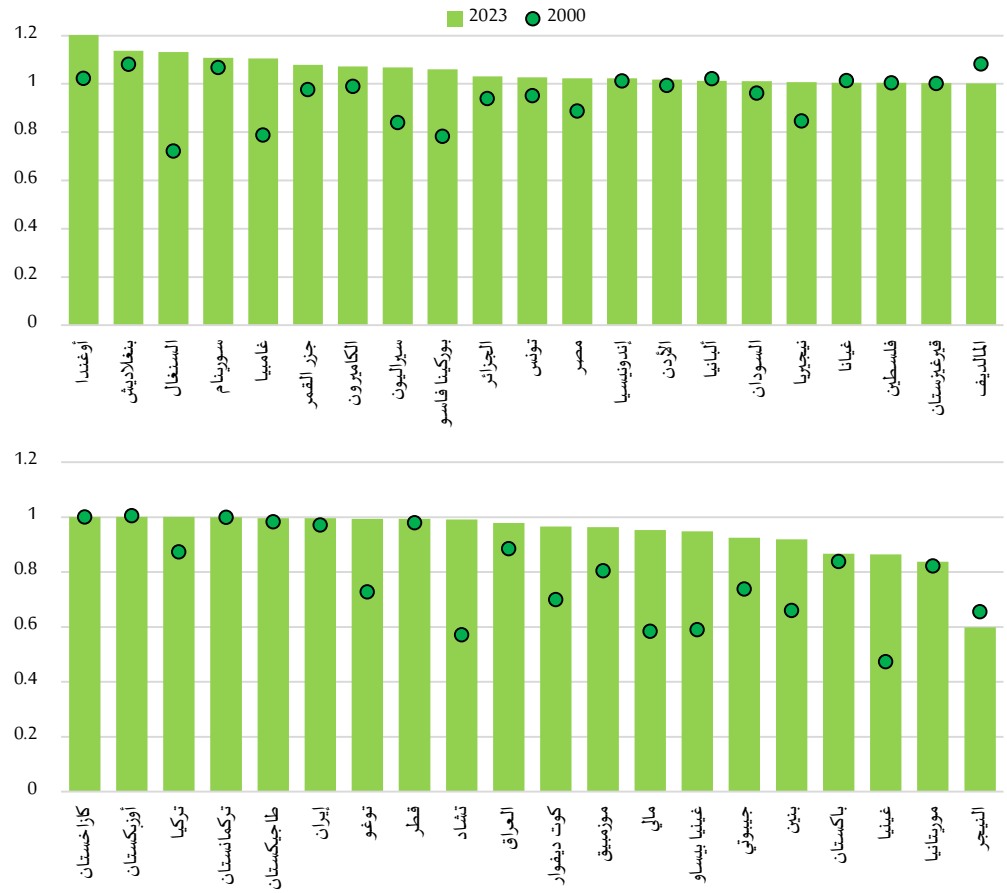

المصدر: البيانات مستخرجة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ويُظهر المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لمعدل إكمال الدراسة في مرحلة التعليم الإعدادي في 27 من أصل 41 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها البيانات في عام 2023 وجود تكافؤ بين الجنسين أو تفاوت لصالح الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، تسير سبعة بلدان على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030. وعلى النقيض من ذلك، فإن مستويات التكافؤ بين الجنسين منخفضة بشكل يبعث على القلق مع عدم كفاية معدلات التقدم في سبعة من بلدان المنظمة.

وفيما يتعلق بمعدلات إكمال الدراسة في التعليم الثانوي التأهيلي، لوحظ وجود تكافؤ أو تفاوت بين الجنسين لصالح الفتيات في 19 بلدا من بين 39 بلدا عضوا في المنظمة تتوفر عنها بيانات كافية. كما أن خمسة بلدان أخرى في المنظمة ستحقق تكافؤا أو تفاوتا بين الجنسين لصالح الفتيات بحلول عام 2030. ولكن 15 بلدان أعضاء أخرى خرجت عن المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

هناك حاجة متزايدة لمعلمين مؤهلين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يلعب المتخصصون والمهنيون المؤهلون والموارد البشرية بشكل عام دورا مهما في تنمية أي بلد وازدهاره. وإن عدم توفير التعليم المناسب للشباب يعيق النمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد. وفي هذا الصدد، يُعتبر المعلمون الحاصلون على تدريب كاف من الأمور المهمة لإحراز بلد معين للتقدم طويل الأجل.

الشكل 18: نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023

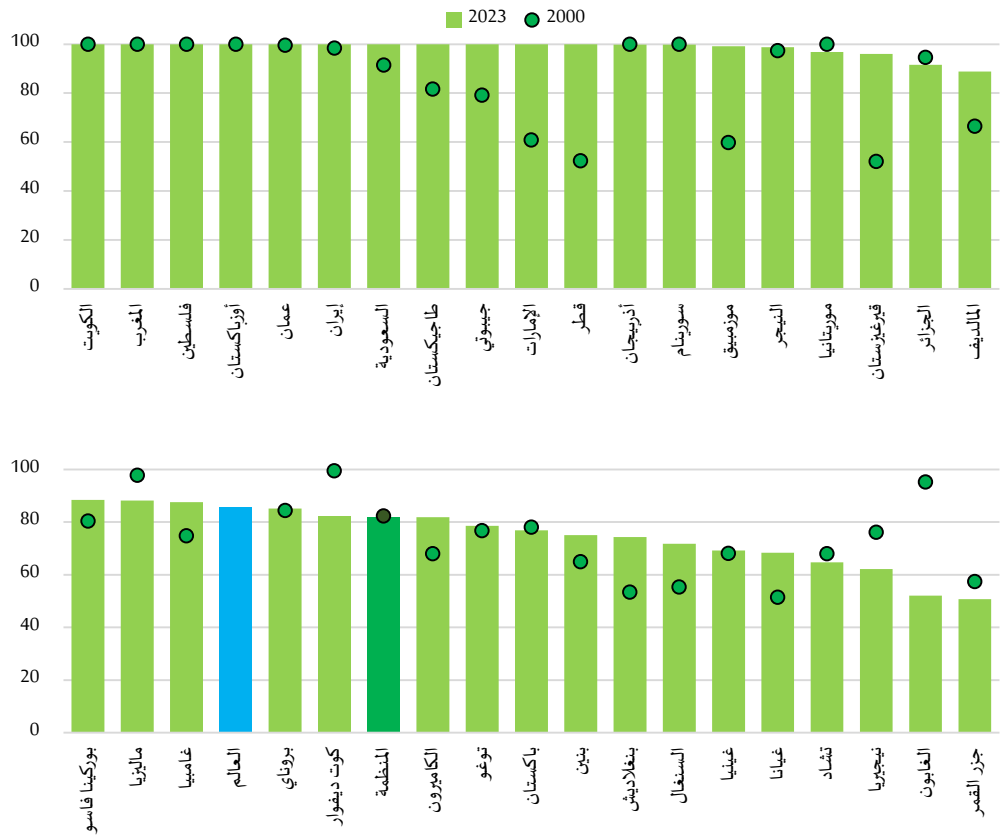

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الحاصلين على الحد الأدنى من التدريب 86% في عام 2023. وللمقارنة، بلغت هذه النسبة 82% بالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بناء على أحدث بيانات 36 بلدا عضوا. واعتبارا من عام 2023، تلقى ما لا يقل عن 95% من مُدرسي المرحلة الابتدائية في 17 بلدا عضوا في المنظمة تدريبا منظما للمدرسين. ومن ناحية أخرى، انخفضت هذه النسبة في 8 من بلدان المنظمة بين عامي 2000 و 2023 (الشكل 18). لذلك يتعين على بلدان المنظمة تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات إضافية للوصول للعدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

هدف التنمية المستدامة 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

يركز هدف التنمية المستدامة 5 بشكل متعمق على جوانب المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتعتبر جوانب هذا الهدف من حقوق الإنسان الأساسية وعناصرا مهمة لعالم ينعم بالسلام والازدهار والاستدامة. فالمساواة بين الجنسين جانب يتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة بحيث أنه ضروري لتحقيق العديد من المقاصد الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة المختلفة مثل، من بين أمور أخرى، القضاء على الفقر وعدم المساواة والصحة الجيدة والرفاهية للجميع والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وإن اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة من قبل بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعني أن الدول ملتزمة بهدف تحقيق المساواة بين جميع مواطنيها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان معالجة المسائل المتعلقة بالعنف والتمييز ضد المرأة، وزواج الأطفال، والصحة الإنجابية والجنسية للمرأة، والمشاركة الفعالة للمرأة في أماكن العمل، وعلى مستوى الأدوار السياسية بدءا من البرلمان إلى الهيئات المحلية وكذلك في الحياة العامة، وملكية الأراضي، ووضع القوانين والسياسات لضمان التنفيذ الفعال لهذه القضايا. ومن شأن جمع بيانات دقيقة عن جميع هذه الجوانب أن يسهل قياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

ولكن مع بقاء أقل من 6 سنوات حتى الوصول إلى الموعد النهائي عام 2030، لا يمكن التأكد ما إذا كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره تسير على المسار الصحيح، لأن العديد من المؤشرات في إطار هذا الهدف تظهر وجود فجوات وقصور في البيانات، وهذا الأمر يشكل عائقا جديا في تقييم التقدم المحرز في الأهداف الجنسانية.

شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية زيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تُقاس نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على أنها عدد المقاعد التي تشغلها النساء في الغرف الفردية أو مجلس النواب في البرلمانات الوطنية، معبر عنها كنسبة مئوية لجميع المقاعد المشغولة (UNSD, SDG metadata).

لطالما كانت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب السياسية القيادية. ولكن هذا الوضع بدأ يتغير في السنوات الأخيرة. فقد زادت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على الرغم من أن الرجال لا يزالون ممثلين بصورة غير متكافئة. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات من 13.3% إلى 26.9% في العقدين الماضيين، وارتفعت من 8% إلى 21.1% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة (الشكل 19). وتعتبر الزيادات المسجلة عالميا وفي مجموعة بلدان المنظمة مؤشرا على أن البلدان تحرز تقدما نحو تحقيق تمثيل متوازن بين الجنسين في برلماناتها الوطنية. وعلى الرغم من هذه الزيادات، فإن الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان من فئة الذكور.

واعتبارا من عام 2024، أصبحت الإمارات العربية المتحدة تتوفر على تمثيل للمرأة في البرلمان الوطني على قدم المساواة مع الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء على الأقل ثلث المقاعد في البرلمانات الوطنية لثمانية بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، وهذه البلدان هي (السنغال (46.1%) وموزمبيق (43.2%)

وغيانا (39.4%) وألبانيا (35.7%) وأوزبكستان (34.6) وأوغندا (33.9) والكاميرون (33.9) وسورينام (31.4)). وفي المقابل، أبلغ 11 بلدا عضوا في المنظمة عن انخفاض طفيف في نسب المقاعد التي تشغلها النساء في برلماناتها الوطنية بنسبة تقل عن 10% (الشكل 19).

الشكل 19: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2024

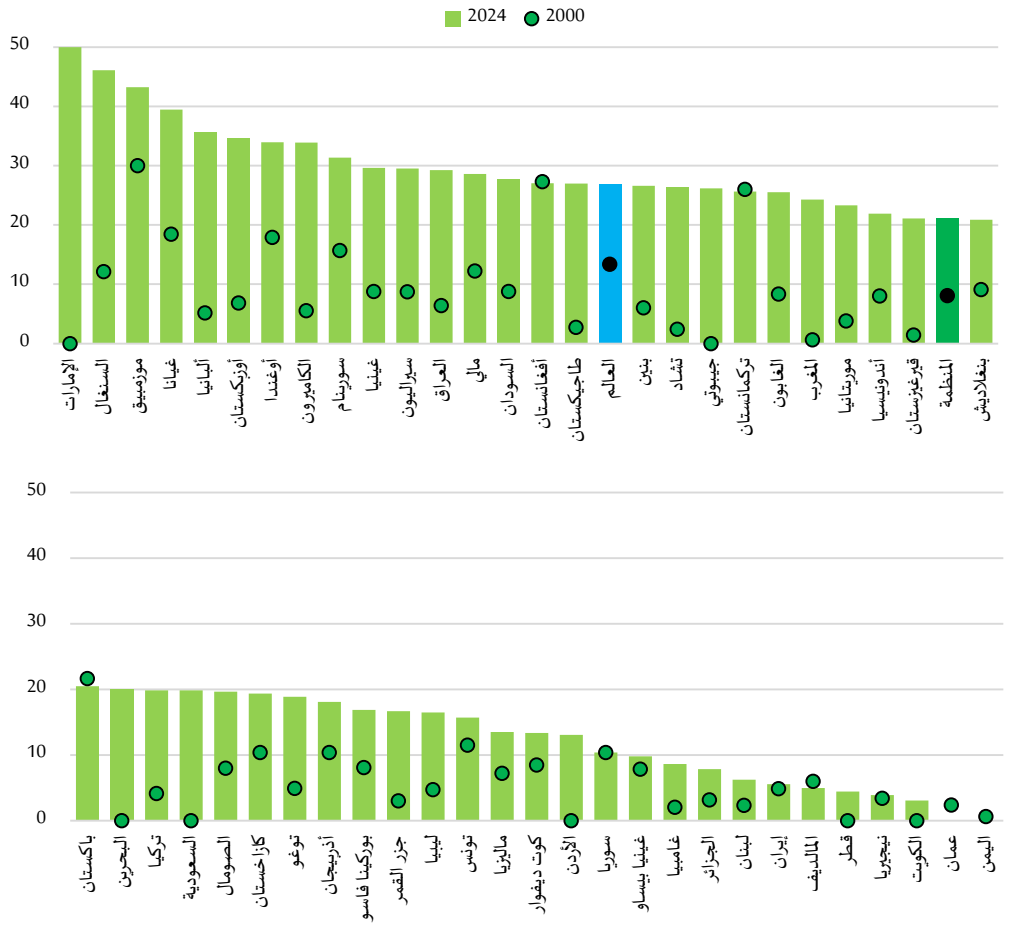

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، الذي يمكن أن يفضي إلى فرص عمل جديدة وأفضل مع عدم الإضرار بالبيئة. وهو يدعو إلى توفير فرص عمل وظروف عمل لائقة ينبغي توفيرها لجميع السكان في سن العمل. وعلاوة على ذلك، من شأن النمو الاقتصادي السريع أن يساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص على سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية مع البلدان المتقدمة. لكن بالرغم من توقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نسبة 2.6% هذا العام، وهو ما يمثل استقرارا بعد ثلاث سنوات من التقلبات في ضوء التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة (World Bank, 2024)، تبقى وتيرة التقدم في بلدان المنظمة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 8 بطيئة. فالوتيرة الحالية غير واعدة، وهذا ما يثير مخاوف بشأن إمكانية التخلف عن تحقيق الهدف بحلول 2030.

بدون جهود إضافية، ستخفق بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا في تحقيق مقصد نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% بحلول عام 2030

يتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامين متتاليين. ويتم قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لتسهيل كل من حساب معدلات النمو في البلاد وإنتاج البيانات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بديلا عن متوسط مستوى معيشة السكان في بلد أو منطقة معينة. ويمكن تفسير التغير الإيجابي في النسبة المئوية في هذا المؤشر على أنه زيادة في متوسط مستوى المعيشة للمقيمين (UNSD, SDG metadata).

في الفترة ما بين 2000-2022، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2.3% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل و 2.8% لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 بلدا . وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. وفي الواقع، معدل النمو السنوي لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تراوح بين -0.9% و 5.2% لجميع السنوات تقريبا من 2000 إلى 2022. لذلك، لن تحقق البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة المقصد المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 % سنويا ما لم تتسارع وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. وهذا يشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. ففي هذه البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمرا مهما جدا، لأنه لا يحمي فقط البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة بل يضمن أيضا الاستدامة على المدى الطويل وتحقيق نمو أكثر شمولا.

وعلى المستوى القطري، لم تحقق سوى غيانا وأذربيجان معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في فترة 2000-2022. وإلى جانب غيانا وأذربيجان، لوحظ أن 4 بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بنغلادش وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان) تستأثر بمتوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يبلغ 5% أو أكثر ما بين عامي 2000 و 2022. وفي نفس الفترة الزمنية، كانت قيمة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سلبية بالنسبة لستة بلدان أعضاء في المنظمة (الشكل 20).

الشكل 20: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2000-2022

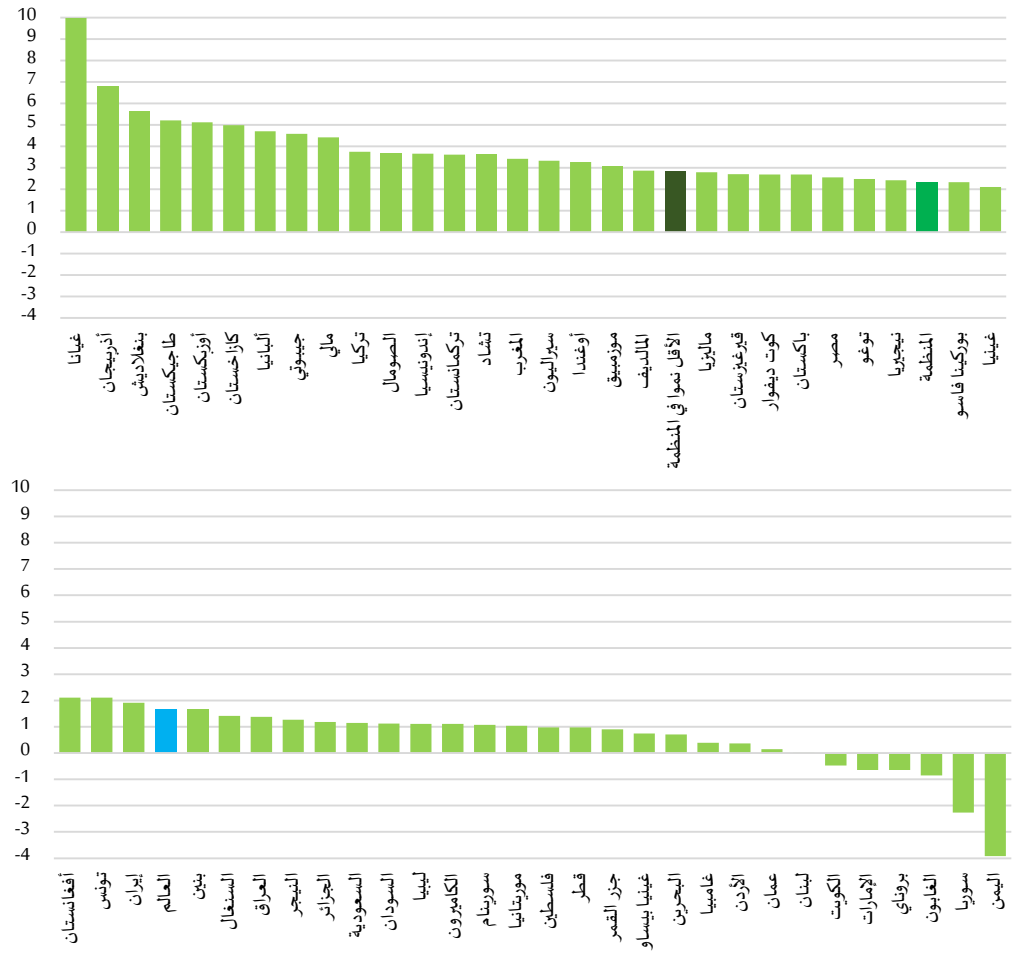

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

تُظهر إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من التحسينات، تباينات واسعة

يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر مقياسا لنمو إنتاجية العمل؛ وبالتالي، توفير معلومات عن تنمية رأس المال البشري وكفاءته وجودته في عملية الإنتاج.

الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2000-2022

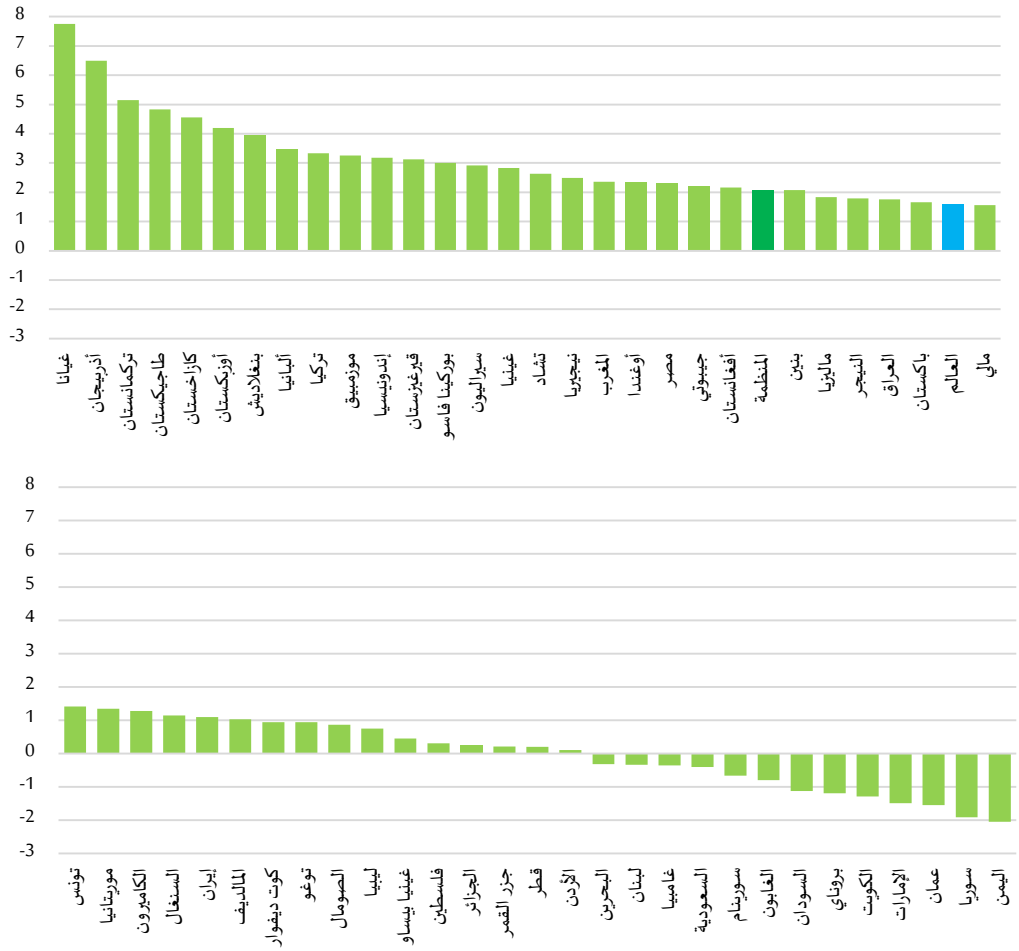

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ومن بين سبل أخرى، يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. ويلقي هذا المؤشر الضوء على تأثير الإنتاجية، كونه بذلك مقياسا رئيسيا للأداء الاقتصادي. كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل (والنمو) أن تدعم صياغة سياسات سوق العمل ورصد آثارها من أجل صناع السياسات. ومن شأنها أن تسهم أيضا في فهم كيفية تأثير أداء سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD, SDG metadata).

قُدر النمو في إنتاجية العمل - المُقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.1% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2022، التي كانت أعلى قليلا من النسبة العالمية (1.6%) (الشكل 21). لكن تباطأ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة بلدان المنظمة بصورة كبيرة بعد 2015. فخلال فترة 2015-2022، بلغ معدل نمو إنتاجية العمل 1%، وهو رقم أقل بكثير عن معدل 2.6% المسجل خلال فترة 2000-2015. وبالمقابل، بلغ المتوسط العالمي لمعدل نمو إنتاجية العمل 1.4% بين عامي 2015 و 2022، وهو رقم أعلى من نظيره في مجموعة بلدان المنظمة. وباعتبار

النمو في إنتاجية العمل من محفزات الزيادات المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة، فإن تباطؤ نمو الإنتاجية يشير بالتالي إلى تأثير سلبي على مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في سعيها لتحقيق مستويات أعلى من التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في نمو إنتاجية العمل، بحيث بلغ متوسطه أكثر من 5% في ثلاثة بلدان فقط (غيانا وأذربيجان وتركمنستان) خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2022. وفي حين أن متوسط معدلات نمو إنتاجية العمل في 20 بلدا عضوا في المنظمة كانت تتراوح بين 2% و 5%، فقد كانت بين 0% و 2% في 21 بلدا عضوا في المنظمة في نفس الفترة. ومع ذلك، أظهرت 13 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل لفترة 2000-2022 (الشكل 21).

يشكل ارتفاع معدلات البطالة مشكلة خطيرة لبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يُعبر معدل البطالة عن النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس مفيد لقلة استخدام اليد العاملة المتاحة. كما أنه يعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل للأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فقد يُظهر كفاءة وفعالية اقتصاد معين في استيعاب قوته العاملة وأداء سوق العمل (UNSD, SDG metadata).

الشكل 22: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2023

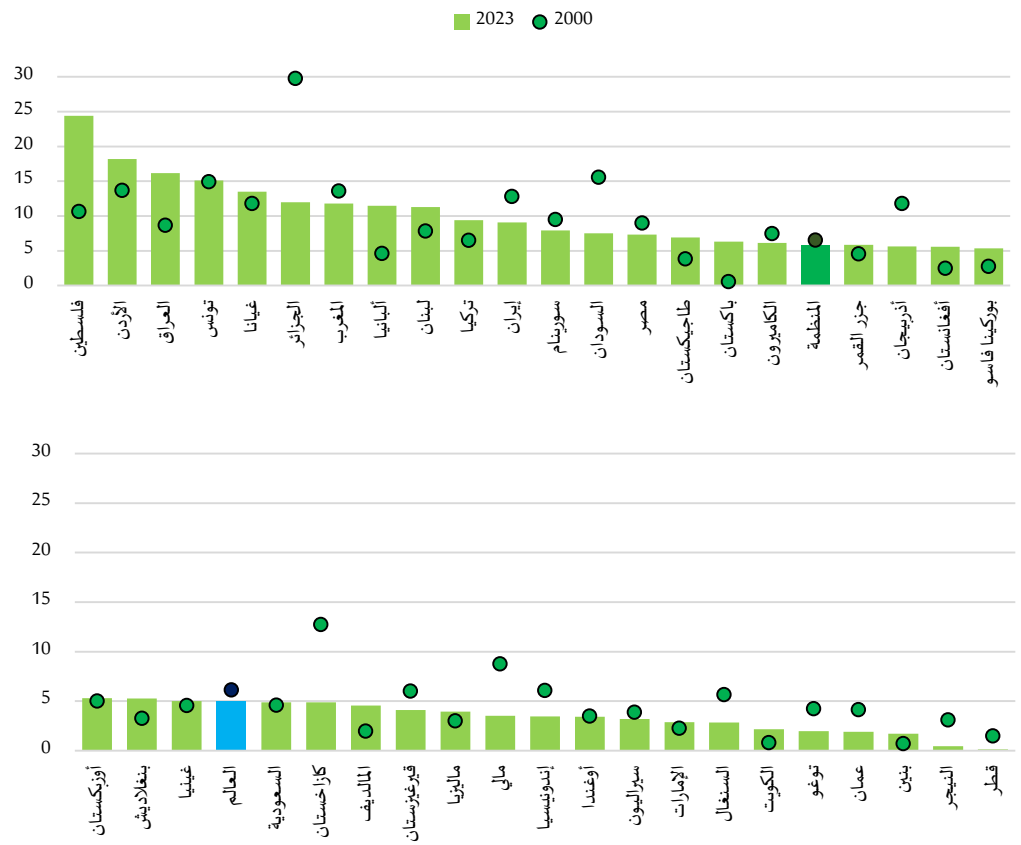

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 6.5% المسجل عام 2000 إلى 5.9% في 2023، وذلك استنادا إلى البيانات المتاحة بشأن 41 بلدا عضوا في المنظمة. لكن هذا التحسن ليس قويا بما فيه الكفاية بالنسبة لبلدان المنظمة حتى يمكنها من تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم البطيء المسجل ما بين 2000 و 2023 (الشكل 22).

وتتسبب البطالة الطويلة الأجل في آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع من خلال تعريض التماسك الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر ونشوب الصراعات الاجتماعية. كما توجد تباينات كبيرة على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل البطالة. فخلال فترة 2000-2023، ارتفع معدل البطالة في 22 بلدا وانخفض في 19 أخرى من أصل 41 بلدا عضوا في المنظمة تتوفر عنها البيانات (الشكل 22).

وكان معدل البطالة أقل من 5% في 17 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (قطر والنيجر وبنين وعمان وتوغو والكويت والسنغال والإمارات العربية المتحدة وسيراليون وأوغندا وإندونيسيا ومالي وماليزيا وقرغيزستان والمالديف وكازاخستان والسعودية). ولكن المعدل كان مثيرا للقلق في تسعة بلدان أعضاء في المنظمة بقيمة أكثر من 10% استنادا إلى بيانات آخر سنة متاحة (من 2016 إلى 2023) (الشكل 22).

على الرغم من التحسن الكبير المنجز في حصة البالغين الذين يتوفرون على حسابات مصرفية، فإن أكثر من نصف سكان منظمة التعاون الإسلامي يبقون دون حساب في مؤسسة مالية

تمثل نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول النسبة المئوية للبالغين (15 سنة فأكثر) الذين يُبلغون عن توفرهم على حساب (شخصي أو مشترك مع شخص آخر) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية أو يستخدمون شخصيا خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول في الأشهر الـ12 الماضية.

ويعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمينات أمرا ضروريا لتأمين قدرة الأشخاص على إدارة حياتهم وبناء مستقبلهم وتنمية أعمالهم بغض النظر عن مستوى دخلهم أو نوع جنسهم أو عمرهم أو مستوى تعليمهم أو مكان عيشهم. كما يعد الحصول إلى حساب في مؤسسة مالية نقطة انطلاق مهمة للأشخاص من أجل الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية (UNSD, SDG metadata).

بين عامي 2011 و 2022، ارتفعت نسبة السكان البالغين في منظمة التعاون الإسلامي الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من 27% إلى 47.2%، مسجلة بذلك زيادة قدرها 20 نقطة مئوية على أساس البيانات المتاحة عن 42 بلدا في المنظمة. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظل متوسط المنظمة دون المتوسط العالمي، والذي زاد من 50.6% إلى 73.9% في نفس الفترة (الشكل 23).

الشكل 23: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%)، العمر 15+، كلا الجنسين، 2011 مقابل 2022

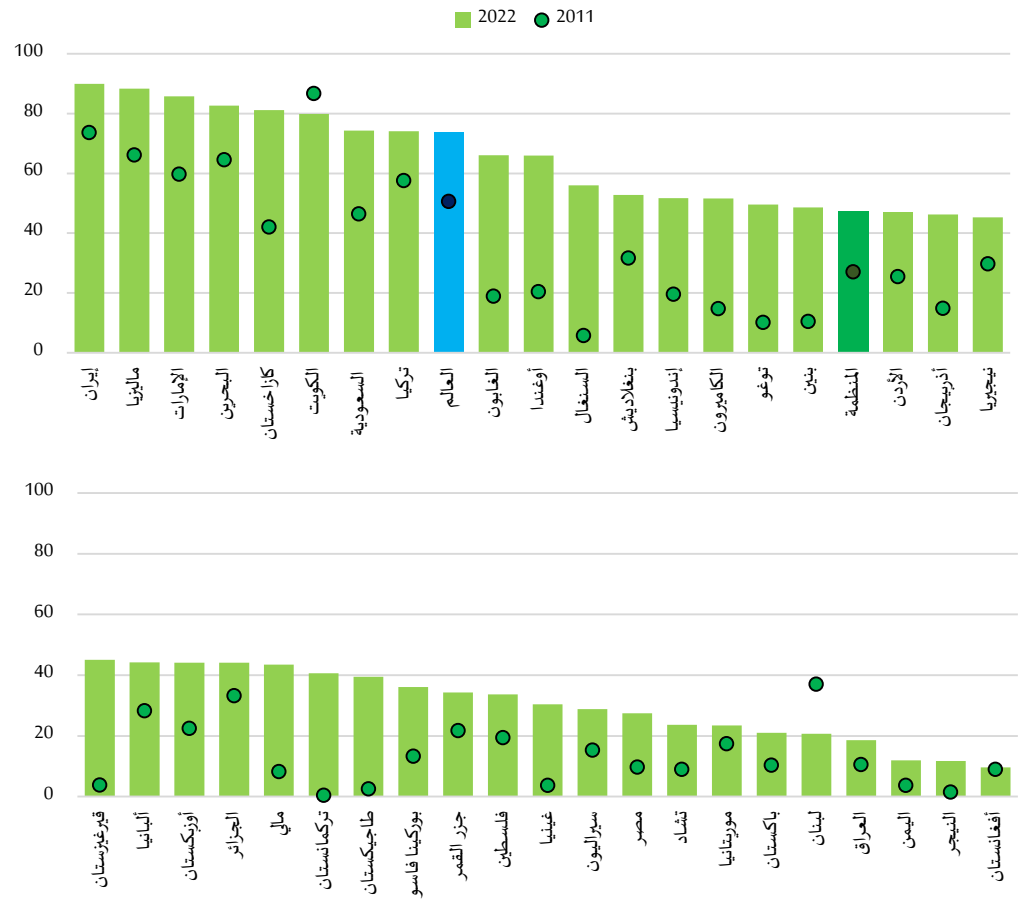

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

لقد حققت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكبر تقدم نحو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية للجميع. ومن أصل 42 بلدا في المنظمة، تسير 19 منها على المسار الصحيح لتحقيق المعدل المستهدف البالغ 100% بحلول عام 2030 على أساس وتيرة التقدم المتبعة منذ عام 2011. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في 23 بلدا في المنظمة لا يكفي لتحقيق هذا المقصد باتباع اتجاهاتها المتاحة. وزيادة على ذلك، شهد بلدان تراجعا في الفترة ما بين 2011 و 2022، وبات البلدان بحاجة لتسريع وتيرة التقدم.

هدف التنمية المستدامة 9 إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

يعد الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بعلاقة قوية مع النمو في الإنتاجية والدخل، والتحسينات في مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، يدعو هدف التنمية المستدامة 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع البحث والابتكار.

ولتعزيز مستوى التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي واللحاق بركب البلدان الأخرى في مختلف المجالات، من الضروري النهوض بالبنية التحتية للبلدان الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم على مستوى المنظمة في بعض مؤشرات هدف التنمية المستدامة 9، إلا أنها لا تزال في الغالب عند مستويات متوسطة ولا يُتوقع تحقيقها للمقاصد المرجوة بحلول عام 2030.

هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تمثل القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم الباحثون وصناع السياسات هذه القيمة على نطاق واسع لتقييم مستوى التصنيع في بلد معين. فحصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي تعكس مستوى التنمية الوطنية بشكل عام في بلد معين، وذلك لكون التصنيع من أبرز محركات التنمية الاقتصادية (UNSD, SDG metadata).

شهدت القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعا طفيفا في فترة 2000-2022 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وعلى صعيد العالم، بنسبة قدرها 0.7 و 1.3 نقطة مئوية، على التوالي. لكن في بلدان المنظمة المصنفة ضمن البلدان الأقل نموا زادت هذه النسبة بصورة طفيفة قدرت بنحو 5.9 نقطة مئوية، وهذا ما جعل المعدل يقفز لنسبة 17.4% بدل 11.5%. وعلى الرغم من هذا التحسن في بلدان المنظمة الأقل نموا، فإن الهدف المتمثل في زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة ومضاعفة حصتها في هذه البلدان ليس من المتوقع أن يتحقق بحلول عام 2030 في ظل وتيرة التقدم التي تسير بها حتى الآن. ولذلك، تحتاج بلدان المنظمة إلى مستويات كبيرة من الاستثمار لتعزيز تقدمها التكنولوجي ونموها الاقتصادي. كما أن ستة بلدان فقط من أصل 57 بلدا عضوا في المنظمة هي التي تعدت عتبة 20% بفي 2022، في حين كانت النسبة أقل من 5% في 10 بلدان أعضاء (الشكل 24).

الشكل 24: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2000 مقابل 2022

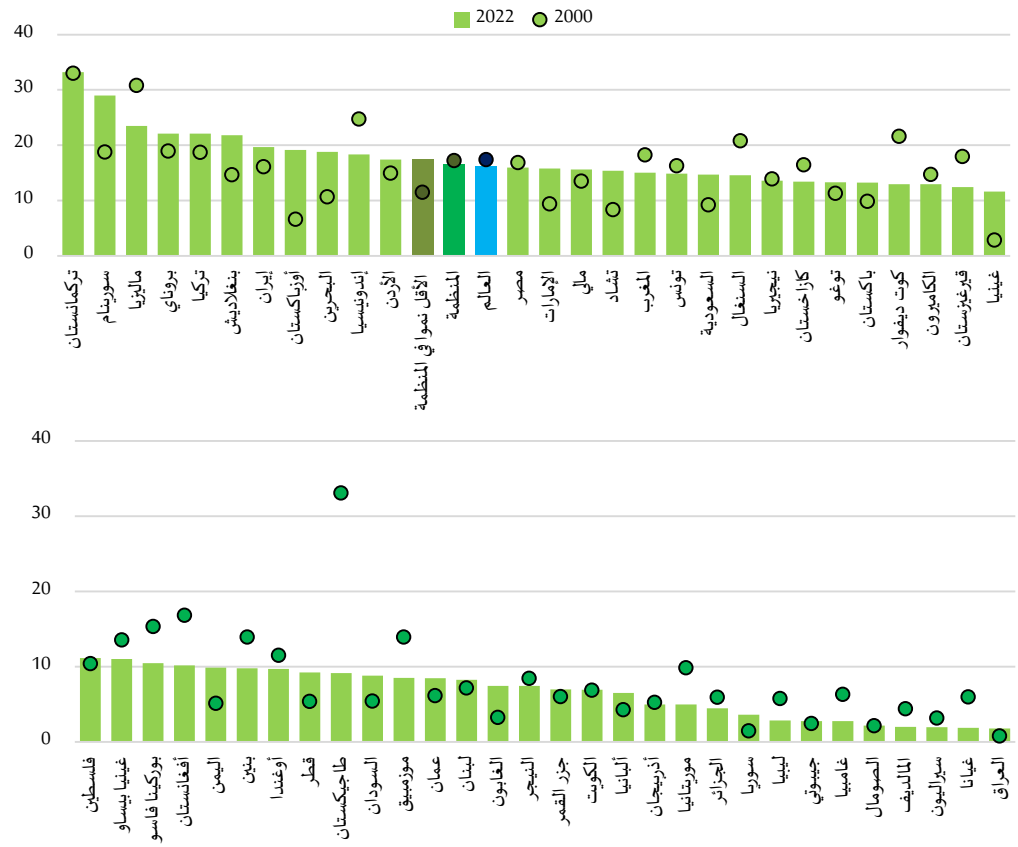

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تراجع

تعكس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع النسبة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود والقيمة المضافة للتصنيع. وتقاس بالكيلوغرام (كغ) من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015. وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الناتج الاقتصادي للتصنيع واتجاهاته. وعلى الرغم من أن الصناعات التحويلية تعمل عموما على تحسين كثافة انبعاثاتها مع انتقال البلدان إلى مستويات أعلى من التصنيع، يمكن أيضا تقليل كثافة الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكلية وتنويع المنتجات في التصنيع (UNSD, SDG metadata).

وفي 2021، قُدر حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بـ0.7 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي (السعر الثابت للدولار الأمريكي، 2015)، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.3 كغ عن معدل سنة 2000. وبلغ المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع 0.4 كغ لكل دولار أمريكي عام 2020، بعد أن كان في حدود 0.5 كغ في عام 2000 (الشكل 25).

الشكل 25: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2015)، 2000 مقابل 2021

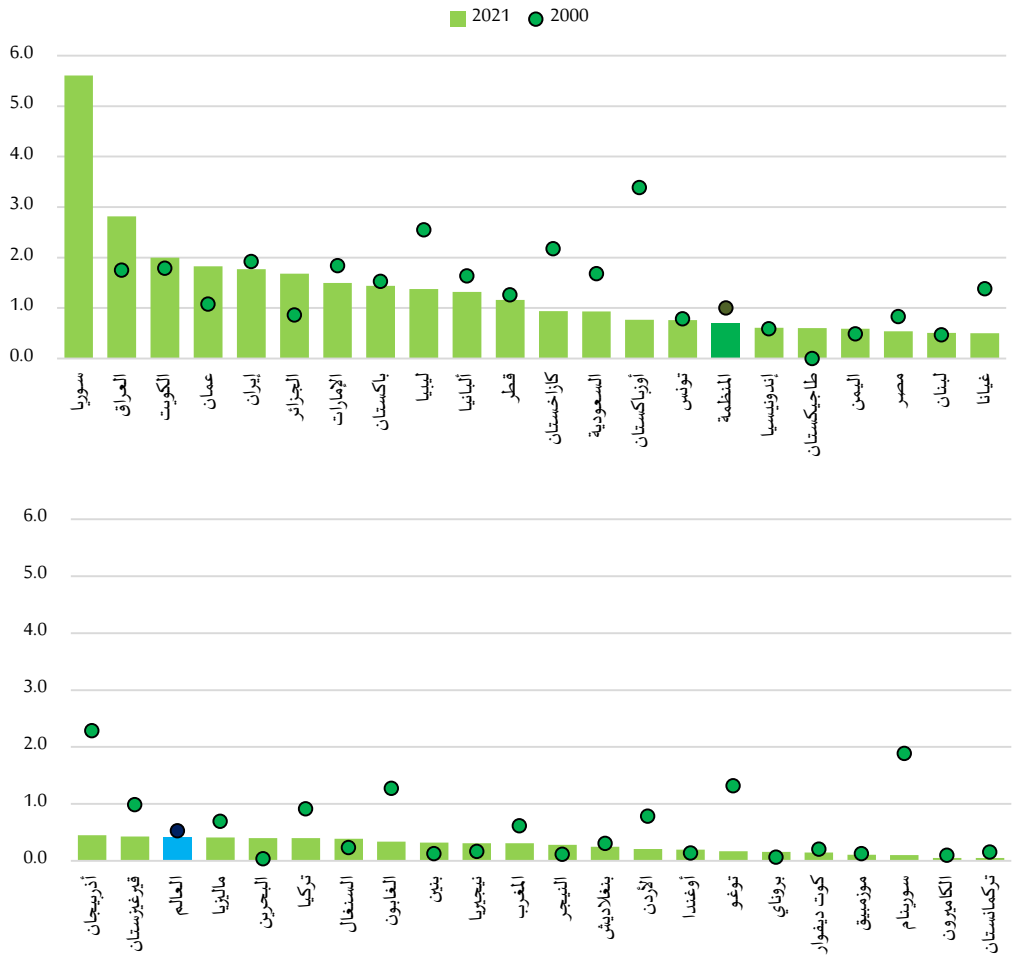

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبين عامي 2000 و 2021، خفضت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. فمن أصل 42 بلدا من بلدان المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 27 بلدا . وفي 2021، في حين كان لدى 11 بلدا عضوا في المنظمة معدلا أكثر من 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كان لدى 10 بلدان منها معدلا يتراوح بين 0.5 و 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، وكانت معدلات 21 بلدا عضوا في المنظمة أقل من 0.5 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (الشكل 25).

على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير آخذ في الارتفاع، إلا أن جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتخلف عن المتوسط العالمي

يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقسوم على إجمالي الناتج الاقتصادي. وباعتبار الإنفاق على البحث والتطوير عامل تمكين رئيسي للنمو المستدام والشامل، فهو يساهم بشكل حيوي في تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المعرفة وتحسين المهارات لوضع أحدث الحلول (UNSD, SDG metadata). ومن شأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي النهوض بقدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى من خلال تعزيز بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية.

الشكل 26: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2000 مقابل 2022

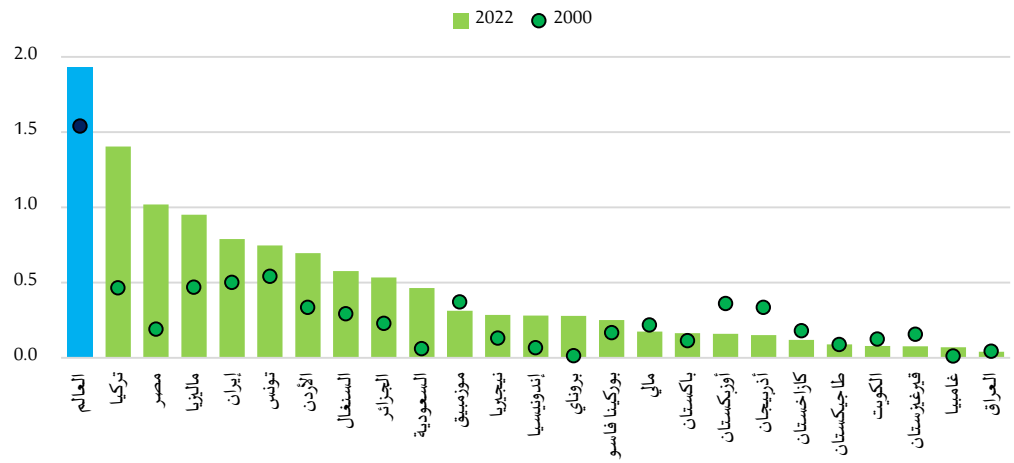

المصدر: البيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

تتزايد حصة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث زادت 16 من أصل 24 بلدا في المنظمة تتوفر بشأنها بيانات من الحصة المخصصة للإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و 2022. وجدير بالذكر أن بلدين عضوين في المنظمة (تركيا ومصر) سجلا معدل إنفاق على البحث والتطوير أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن جميع بلدان المنظمة التي تتوفر عنها البيانات تتخلف بشكل كبير عن المتوسط العالمي لعام 2022 من حيث حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 26). وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

بالرغم من التحسن المسجل، عكست بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا.

تمثل نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا (MHT) في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع قيمة النسبة بين القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للتصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية انتقالا هيكليا من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة إلى أنشطة

الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة. إذ يوفر هيكل الإنتاج الحديث المتسم بدرجة عالية من التعقيد القائم على البحث والتطوير والابتكار فرصا أفضل لتنمية المهارات والنمو الاقتصادي. كما تعتبر أنشطة الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة، في هذا الصدد، من صناعات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. وتعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا تأثير أنشطة الابتكار والبحث والتطوير (UNSD, SDG metadata).

الشكل 27: نسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في إجمالي القيمة المضافة (%)، 2000 مقابل 2021

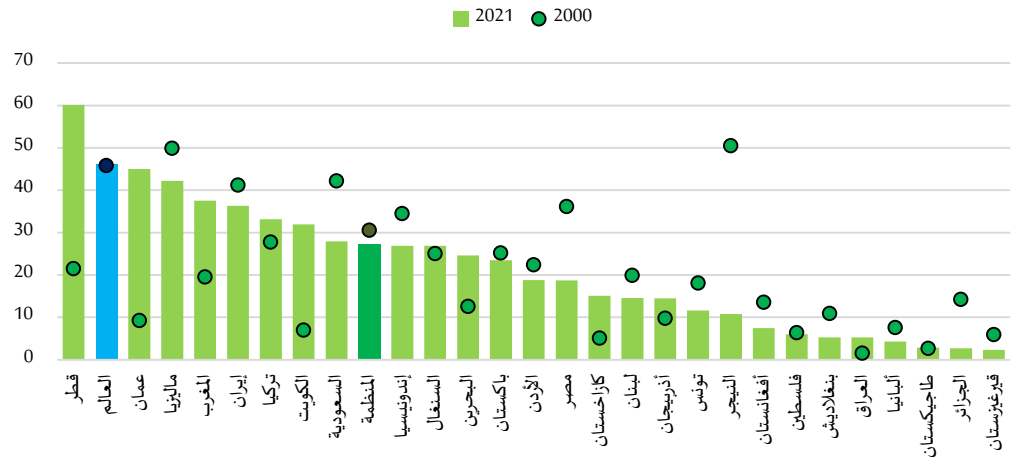

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وتراجعت حصة الصناعة متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة بلدان المنظمة من 30.5% المسجلة عام 2000 إلى 27.2% في 2021. وبالمقابل، زادت الحصة العالمية قليلا من 45.8% المسجلة عام 2000 إلى 46.2% عام 2021 (الشكل 27). ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية العالم.

وعلى المستوى القطري، زادت نسبة الصناعات متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر في ستة بلدان (قطر وعمان والكويت والمغرب والبحرين وكزاخستان). وبشكل عام، بينما زادت حصة الصناعات متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا في 11 بلدا عضوا في المنظمة، انخفضت في 16 بلدا آخر عضو في المنظمة خلال فترة 2000-2021، وذلك استنادا إلى البيانات المتاحة عن 27 بلدا عضوا في المنظمة. واستأثرت قطر وحدها بحصة أكبر من المتوسط العالمي في عام 2021 من حيث الصناعات متوسطة إلى فائقة التكنولوجيا وفائقة التكنولوجيا. وكما تظهر هذه الأرقام، يتعين على بلدان المنظمة اتخاذ إجراءات مستعجلة لدعم الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا من أجل تحقيق تقدم تكنولوجي مستدام.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريبا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهواتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في خدمة الهواتف الخلوية أو مستخدمها أم لا. وتوفر تكنولوجيا الهاتف الخلوي من الجيل الثالث (3G) إمكانية وصول سريعة جدا وموثوقة وعالية الجودة بصورة متزايدة إلى الإنترنت والكمية المتزايدة من معلوماتها ومحتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. وفي هذا الصدد، تعد شبكات الهواتف الخلوية عالية السرعة ضرورية للتغلب على الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية، ومساعدة الناس على الانضمام إلى مجتمع المعلومات والاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة في المناطق الأقل نموا والمناطق الريفية (UNSD, SDG metadata).

انتشرت خدمات الهواتف الخلوية بشكل أسرع من المتوقع. فبين عامي 2010 و 2022، تضاعفت تغطية شبكة الجيل الثالث 3 مرات تقريبا لتصل إلى 90% من إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، في عام 2022، شمل حوالي 95% من سكان العالم تغطية بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث على الأقل.

وعلى المستوى القطري، حصل 95% على الأقل من السكان في 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي على إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال شبكة الجيل الثالث على الأقل بحلول عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه النسبة ما بين 50% و 95% في 23 بلدا عضوا في المنظمة، وكانت دون 50% في أربعة بلدان أعضاء (الشكل 28).

وقد سجل نفس اتجاه النمو على مستوى شبكات الهاتف المحمول من الجيل الرابع. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين تغطيهم على الأقل شبكة هاتف محمول من الجيل الرابع (%) (تشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون ضمن نطاق شبكات LTE/LTE-Advanced، أو شبكات WiMAX/WirelessMAN المحمولة، أو غيرها من شبكات الهاتف المحمول المتقدمة، بغض النظر عما إذا كانوا مشتركين أم لا) من 12% إلى 82% من إجمالي سكان بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة. وفي 2022، كان الوصول لشبكة هاتف محمول من الجيل الرابع متاحا لحوالي 90% من سكان العالم.

الشكل 28: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث (%)، 2000 مقابل 2022

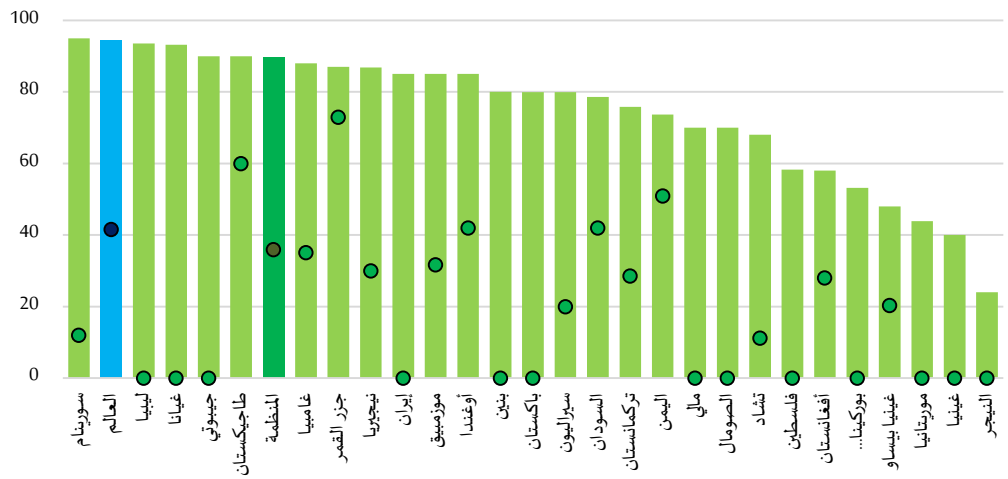

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2024/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبالرغم من ذلك، فإن العيش في نطاق تشمله شبكات الهواتف الخلوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يعني بالضرورة أن جميع السكان قادرون على الاستفادة منها. لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية شبكات الجيل الثالث أو شبكات ذات جودة عالية لتشمل المناطق الريفية والبعيدة في جميع البلدان الأعضاء. وزيادة على ذلك، يجب تقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر حرمانا والمعرضة للخطر وبأسعار معقولة.

هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

لا تزال معالم أزمة المناخ في جميع أنحاء العالم تتشكل بينما يبتعد المجتمع العالمي عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس مسار الوضع المتدهور. ويستمر الفشل الذي تعرفه الجهود العالمية للتخفيف من الأنشطة البشرية العديدة المتضمنة للتلوث وإزالة الغابات وغيرها من الأنشطة غير الملائمة للبيئة في زيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتعطيل سبل العيش وخسائر اقتصادية.

ومن أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، يشدد هدف التنمية المستدامة 13 على مكافحة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030. فتبني الدول لاتفاقية باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث لفترة 2015-2030 عام 2015 جاء ضمن مساعي تحقيق هذا الهدف والحصول على بيئة مستدامة واقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2030.

وشكلت اتفاقية كانكون لعام 2010 أول وثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تشير إلى حد الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية (UNFCCC, 2010). ويقر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أيضا أن استقرار متوسط درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية هو الحد الآمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا لظاهرة الاحترار العالمي (UN, 2019). وف ظل ما سبق، تحتاج جميع البلدان إلى تكثيف جهودها في الحد من الانبعاثات في جميع القطاعات لتجنب حدوث كارثة مناخية على كوكبنا.

شهد عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث تفاوتا كبيرا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحدث كل سنة كوارث طبيعية مثل الزلازل وأمواج تسونامي والثورات البركانية والانهيارات الأرضية والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما يؤدي حدوثها إلى تدمير البيئة المادية والبيولوجية والاجتماعية، مما يؤثر بدوره تأثيرا بعيد المدى على حياة السكان المتضررين ومستوى رفاههم وصحتهم.

ويعتبر عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 من السكان أحد المؤشرات الهامة لدراسة هذه الظاهرة. بحيث يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص المتأثرين (الذين عانوا من إصابة أو مرض أو أي آثار صحية أخرى، والذين تم إجلاؤهم أو نقلهم أو نزحوا أو تعرضوا لأضرار مباشرة على مستوى سبل عيشهم وأصولهم الاقتصادية والبدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية) بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة (UNSD, SDG metadata).

وقد تفاوت عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة بشكل كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و 2022. فبناء على بيانات آخر عام متاح بشأن 44 بلدا عضوا في المنظمة، بلغ عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث معدلا أعلى بكثيرمن 1000 من أصل كل مائة ألف شخص في 11 بلدا عضوا في المنظمة في عام 2022. تلتها مجموعة أخرى مكونة من 11 بلدا عضوا في المنظمة سجلت أرقاما بالمئات وكانت أقل من 100 لكل 100.000 شخص في 22 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

المراجع

ESCAP (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). (2023). *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2023: Championing sustainability despite adversities*. https://www.unescap.org/kp/2023/asia-and-pacific-sdg-progress-report-2023

Eurostat. (2023). *Sustainable development in the European Union — Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context — 2023 edition*. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-flagship-publications/w/ks-04-23-184

Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E. (2023). *Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023*. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press, 2023. 10.25546/102924. https://www.sustainabledevelopment.report/

SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2023). *OIC Statistics (OICStat) Database*. https://www.sesric.org/oicstat.php

UN (United Nations). (2019). *UN Climate Action Summit 2019*. https://www.un.org/en/climatechange/2019-climate-action-summit

UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). (2010). *Cancun Agreements*. https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/cancun-climate-change-conference-november-2010/statements-and-resources/Agreements

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2022). *World Population Prospects 2022, Online Edition*. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/

UNSD (United Nations Statistics Division). (2023). *Global SDG Indicators Database*. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

UNSD (United Nations Statistics Division). *SDG Indicators Metadata Repository*. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/

WHO (World Health Organization). (2017). *Levels and Trends in Child Malnutrition*. https://www.who.int/nutgrowthdb/jme_brochoure2017.pdf

World Bank. (2022). *Understanding Poverty. Open Data: Free and Open Access to Global Development Data.* https://www.worldbank.org/en/understanding-poverty#a

World Bank. (2024). *Global Economic Prospects, June 2024*. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-2058-8. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

الملحقات

الملحق 1: ملاحظات فنية

تستند التقديرات الموجودة في هذا التقرير إلى البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة.

وتُفضل القيم الإجمالية للمؤشرات الموزونة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتوفير تقديرات أقوى، على الرغم من أنه عندما تكون التقديرات الموزونة غير ممكنة، يتم استخدام المتوسطات الحسابية لتقديم صورة أوضح.

فعندما لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متوفرة بشكل كاف، فقد اخترنا نقطتين مرجعيتين، متموضعتين بعيدا عن بعضهما البعض خلال الفترة ما بين 2000 و 2023، من أجل تقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مع العلم أن النقطتان المرجعيتان هما سنة الأساس التي تكون عادة عام 2000 وآخر سنة 2023. وبالنسبة لسنة الأساس، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2000، تم استخدام البيانات الأولى ابتداء من 2001 حتى 2010. ولتوليد البيانات للسنة المرجعية 2023، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2023، تم استخدام بيانات أحدث سنة ابتداء من 2022 إلى 2015 للتركيز على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. كما تم استخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة المذكورة أعلاه لحساب القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تتوفر البيانات عن 28 من أصل 57 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بأكبر قدر ممكن.
- يجب أن تتوفر البيانات لفترتين زمنيتين على الأقل، سنة الأساس وآخر سنة.
- يتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.
- يتم تمثيل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و12 و13 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون من بين المؤشرات التي اقترحتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمتاحة على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.
- يجب أن يكون هناك بيانات وصفية واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

هدف التنمية المستدامة 1

الشكل 4: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 5: قدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا" باستخدام "السكان، الأعمار 65+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 6: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 7: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)" باستخدام "الإنفاق النهائي للاستهلاك العام للحكومة، الأسعار الثابتة لعام 2015"، كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 2

الشكل 8: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انتشار نقص التغذية (%)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 9: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)" باستخدام "إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 4 سنوات" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

هدف التنمية المستدامة 3

الشكل 11: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1000 مولود حي)" باستخدام "الولادات الحية التي تبقى على قيد الحياة حتى سن الواحدة" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

الشكل 12: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الولادات لدى المراهقات، أعمار 15-19، إناث (لكل 1000 امرأة، أعمار 15-19)" باستخدام "السكان، إناث، أعمار 15-19" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 13: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي (%)" باستخدام "السكان، أعمار 0-1" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

الشكل 14: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 شخص)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 4

الشكل 15: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الإنجاز، الإبتدائي، كلا الجنسين (%)" باستخدام "السكان، أعمار 15-19" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 16: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)" من خلال استخدام "السكان في سن التمدرس، التعليم ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 18: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%)" باستخدام "عدد المعلمين، التعليم الابتدائي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 5

الشكل 19: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من إجمالي عدد المقاعد)" باستخدام "إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 8

الشكل 20: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2015 الثابتة" على "السكان، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعا من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العام t + 1 باستخدام الصيغة التالية: 100 x [(G (t + 1) - G (t)) / G (t)]، حيث أن G (t + 1) هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t.

الشكل 21: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2015 الثابتة" على "العمالة، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعا من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في العام t+1 باستخدام الصيغة التالية: 100 x [(G (t+1) - G (t)) / G (t)]، حيث أن G (t+1) هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t.

الشكل 22: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل البطالة" باستخدام "القوى العاملة، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 23: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%)، العمر 15+، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار 15+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 9

الشكل 24. قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)" باستخدام "الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 25: قدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015)" باستخدام " التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الثابتة لعام 2015 (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. لا تظهر بيانات سوريا لعام 2000 (19) في الشكل بسبب طبيعتها المتطرفة.

الشكل 27: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع (%)" باستخدام "التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 28: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث (%)" باستخدام "السكان، أعمار 15+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الفقر المدقع	SDG	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (%)	0
الحماية الاجتماعية	SDG	نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، كلا الجنسين، (%)	100
الوصول إلى الخدمات الأساسية	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	100
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء
تعبئة الموارد من أجل التعليم	SDG	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم [منهجية معهد اليونسكو للإحصاء] (%)	لا شيء

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي	SDG	انتشار نقص التغذية (%)	2.5
	SDG	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد في صفوف جميع الفئات العمرية، كلا الجنسين (%)	2.5
سوء التغذية	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بصورة معتدلة أو حادة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بصورة معتدلة أو حادة، الأعمار أقل من 5 سنوات، (%)	0
الاستثمار في الزراعة	SDG	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	لا شيء

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوفيات النفاسية	SDG	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)	70
وفيات الأطفال	SDG	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	25
	SDG	معدل وفيات حديثي الولادة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	12
الأمراض المعدية	SDG	الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، جميع الأعمار، كلا الجنسين (لكل 1000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء السل (لكل 100,000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء الملاريا، السكان في حالة الخطر (لكل 1000 نسمة)	0
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	SDG	معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (الاحتمالية)، للأعمار ما بين 30 و 70، كلا الجنسين، (%)	التخفيض بمقدار الثلث على الأقل
	SDG	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
استهلاك الكحول	SDG	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، كلا الجنسين (لترات من الكحول النقي)	لا شيء
الوفيات بسبب حوادث السير	SDG	معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، كلا الجنسين، (لكل 100,000 نسمة)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الصحة الإنجابية	SDG	نسبة النساء في سن الإنجاب اللائي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49 (%)	100
	SDG	معدل الولادات لدى المراهقات، أعمار 15-19، إناث، (لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)	0
التغطية الصحية	SDG	مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC)	100
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	SDG	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين، الوفيات (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
مكافحة التبغ	SDG	معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)	لا شيء
تغطية التحصين	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يحصلون على 3 جرعات من اللقاح ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على جرعة ثانية من اللقاح المحتوي على مضاد الحصبة (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على الجرعة الثالثة من اللقاح ضد المكورات الرئوية المتقارنة (%)	100
كثافة العاملين في مجال الصحة	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، أطباء الأسنان (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، موظفو التمريض والقبالة (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الصيادلة (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
معدل الإكمال	SDG	معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين، (%)	100
	SDG	معدل إكمال التعليم، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	100
	SDG	معدل إكمال التعليم، الثانوي، كلا الجنسين (%)	100
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	SDG	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)	100
المساواة في الحصول على التعليم	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإبتدائية	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإعدادية	1

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل الإنجاز، الثانوية العليا	1
معلمين أكفاء	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	SDG	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الابتدائي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	SDG	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	SDG	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الثانوي، كلا الجنسين (%)	لا شيء

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرأة في ريادة الأعمال	SDG	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)	لا شيء
	SDG	نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	لا شيء

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
مياه آمنة صالحة للشرب	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المسيرة بشكل آمن (%)	100
إمكانية الوصول إلى النظافة	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المسيرة بشكل آمن (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يتوفرون على المرافق الأساسية لغسل اليدين في المباني (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يمارسون عملية التغوط في العراء (%)	0
كفاءة استخدام المياه	SDG	كفاءة استخدام المياه (دولار أمريكي لكل متر مكعب)	لا شيء
	SDG	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (%)	لا شيء

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوصول إلى خدمات الطاقة	SDG	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء (%)	100
حصة الطاقة المتجددة	SDG	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (%)	لا شيء
كفاءة الطاقة	SDG	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميجاجول بتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	لا شيء

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النمو الاقتصادي حسب الفرد	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:7 البلدان الأقل نموا غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 5
النمو في إنتاجية العمل	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص مشغل (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:7 البلدان الأقل نموا غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 5
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، (طن)	لا شيء
معدل البطالة	SDG	معدل البطالة، الفئة العمرية 15+، كلا الجنسين (%)	لا شيء
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	SDG	نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%)	لا شيء
الوصول إلى الخدمات المالية	SDG	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15+سنة، كلا الجنسين (%)	100

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	SDG	القيمة المضافة للتصنيع (الأسعار الجارية للدولار الامريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: لا شيء
	SDG	عمالة التصنيع كنسبة من مجموع العمالة (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: لا شيء
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	SDG	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2015)	لا شيء
البحث والتطوير	SDG	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء
	SDG	الباحثون (بمعادل دوام كامل) لكل مليون نسمة	لا شيء
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	SDG	نسبة القيمة المضافة للصناعة العالية والمتوسطة التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة (%)	لا شيء
تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث (3G)	SDG	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث (%)	لا شيء

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الشمول الاقتصادي	SDG	نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50% من متوسط الدخل (%)	لا شيء
عدم المساواة على مستوى الدخل	SDG	حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء
اللاجئون حسب بلد المنشأ	SDG	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ (لكل 100.000 نسمة)	لا شيء
تكاليف التحويلات النقدية	SDG	متوسط تكاليف التحويلات لإرسال 200 دولار إلى بلد متلقي معين كنسبة من المبلغ المحول (%)	3

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الإسكان والخدمات الأساسية	SDG	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية (%)	0
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء
جودة الهواء	SDG	المتوسط المستويات السنوية للجسيمات الدقيقة، الإجمالي (ميكروغرام لكل متر مكعب)	لا شيء

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، (طن)	لا شيء
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	لا شيء

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
التلوث البحري	SDG	انحرافات الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد (%)	لا شيء
حفظ الموارد البحرية	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
صيد الأسماك المستدام	SDG	مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	SDG	المجال الغابوي كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (%)	لا شيء
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
الإدارة المستدامة للغابات	SDG	الكتلة الحيوية فوق سطح الأرض في الغابات لكل هكتار	لا شيء
	SDG	نسبة مساحة الغابات ذات خطة إدارة طويلة الأمد (%)	لا شيء
	SDG	نسبة مساحة الغابات داخل المناطق المحمية التي تم إنشاؤها بشكل قانوني (%)	لا شيء
النظم الإيكولوجية للجبال	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الجبلية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
خطر انقراض الأنواع	SDG	مؤشر القائمة الحمراء	1

الهدف 16: تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
جرائم القتل العمد	SDG	ضحايا القتل العمد، كلا الجنسين (لكل 100.000 شخص)	لا شيء
المعتقلون غير المحكوم عليهم	SDG	المعتقلون غير المحكوم عليهم كنسبة من إجمالي عدد السجناء (%)	لا شيء
الرشوة	SDG	حالات دفع الرشاوي، % الشركات التي تتلقى طلب واحد على الأقل لدفع رشوة	لا شيء
الإنفاق الحكومي	SDG	الإنفاق الحكومي الأولي كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة (%)	لا شيء

الهدف 17: تعزيز أساليب تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	SDG	نسبة الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية (%)	لا شيء
خدمة الديون	SDG	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات (%)	لا شيء
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الدولة الأولى بالرعاية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	لا شيء
	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الأفضلية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	لا شيء
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	SDG	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء

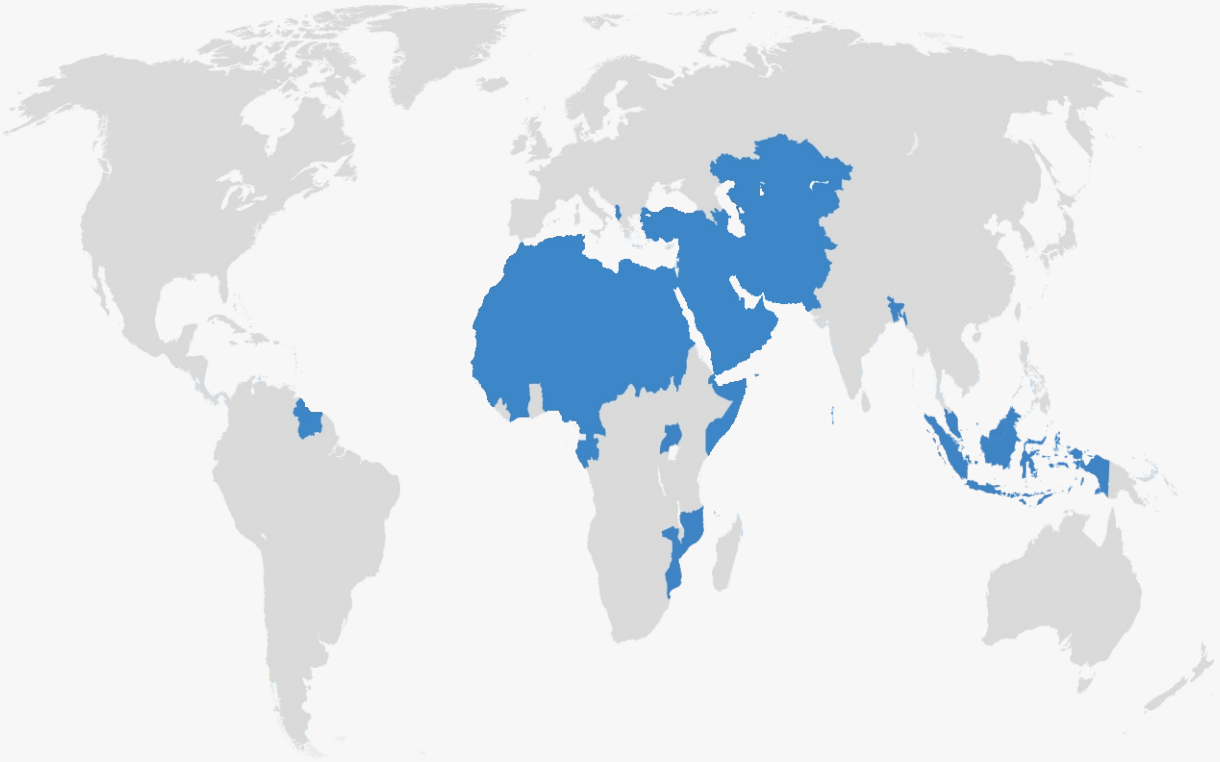

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org